وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد -تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية-المغاربية

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات اورو-متوسطية

إعداد الطالبة: زكري مريم

تحت اشراف: ا.د تشوار خير الدين

لجنة المناقشة:

ا.د/ بن حموعبد الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
ا.د/ تشوار خير الدين	أستاذ التعليم العالي	مؤطرا
د/ بن ساهلة بن علي	استاذ محاضر قسم (ا)	ممتحنا

السنة الجامعية:2010-2011

إهـــداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى:

والديّ العزيزين اللذان كان لهما الفضل الكبير في قطف ثمار

عملي منذ طفولتي.

زوجي العزيز الذي قدم لي الكثير من العون.

ولدي الغالي "عبد الرحمان".

إلى روح أجدادي و كل عائلة زكري.

إلى روح الأب " مرزوقي ابراهيم" و كل عائلة مرزوقي.

إلى أخواي و زوجاتهم.

إلى أختي الكبرى وزوجها و أولادها.

إلى أختي الصغرى "رجاء".

إلى إخوة زوجي وزوجاتهم و أخته الوحيدة "وردة"

و أماه العزيزتين على قلبي.

إلى أختي و زميلتي "عبير".

إلى كل أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و أبنائهم.

إلى كل زملائي و زميلاتي بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.

إلى صديقاتي و أحبتي منذ طفولتي: رجاء، ايمان، سهام ، سامية.

شكر و تقدير

الحمد لله ملئ السماوات و الأرض و ما بينها

الحمد و الشكر كله لله عز و جل الذي منَّ عليَّ بنعمة العلم ووفقني و أمدني القوة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

و أخص بالشكر إلى من أدين له بالنجاح أستاذي و مشرفي الدكتور " تشوار خير الدين" الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة و نصائحه.

كما و لا أنسى الشكر الكبير لكل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني على مستوى كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة تلمسان .

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع خصوصا الأستاذ "عياد محمد سمير" و الأستاذ " بن صايم بونوار" و الأستاذ "أحمد الفقيه".

كما و لا أنسى تقديم شكرنا لقريبنا مرزوقي بوعلام " الذي مد لي يد المساعدة في جمع المعلومات.

و أخيرا أشكر الأساتذة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل.

مقدمـــــــــة:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات المغاربية الأوروبية إلى فترة زمنية قديمة ،نتيجة للتقارب الجغرافي ،وضرورة التبادل التجاري ، وحتمية الاحتكاك بين دول القارتين حسب طبيعة كل مرحلة ،وكذا أهمية وتنوع حجم التبادلات بينهما في كافة المجالات .

و تدعمت هذه العلاقات بعد لجوء الدول الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر إلى الحملات الاستعمارية ،احتلت من خلالها كل الدول المغاربية، واستعملتها كمنافذ لتصريف الفائض من منتوجاتها الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية على استيعابها ،وبالتالي تفادي مشكل التضخم والكساد.

إن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية لم ينتهي فور حصول هذه الدول على استقلالها بل ظل قائما ،ولكن بأساليب جديدة تمكنها من الحصول على امتيازات كانت تتمتع بها سابقا وفق استراتيجيات رسمت معالمها بكل دقة ووضوح ،لما تملكه هذه المنطقة منذ آلاف السنين باعتبارها القلب النابض بالنسبة لباقي مناطق العالم نظرا لتوسطها ثلاث قارات (أوروبا ،وشمال إفريقيا ،وغرب آسيا)، ومهدا لأعرق الحضارات ،ومعبرا يصل المحيط الهندي بالأطلسي ،كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا وأمريكا الشمالية .

فخروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والاستقلال ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز كمصدر وحيد وحيوي لمداخيلها من العملة الصعبة ،واستمرت طبيعة العلاقات الإقتصادية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية .

إنطلاقا من هذه الإعتبارات فان للبعد الإقتصادي دورا كبيرا في رسم معالم العلاقات الأوروبية المغاربية، وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ،ووصفها بسمات جديدة .

مبررات اختيار الموضوع:

مما لا شك فيه أن لكل باحث أسباب و دوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه منها أسباب موضوعية و أخرى ذاتية:

أ - **الأسباب الموضوعية**:

يعود اختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين سواء على المستوى الوطني و الدولي ، كذلك من خلال الإطلاع الجيد على حقائق الشراكة كظاهرة لها انعكاساتها على دول المغرب العربي و أيضا لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات في المتوسط، و فهم أهم أبعاد و انعكاسات العلاقات الأوروبية المغاربية مع التركيز على استرتتيجيته على الطرفين.

ب-الإنعكاسات الذاتية:

تمثل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط و دورها في العلاقات الدولية عنصر أساسي و مهم لاختيارنا الموضوع و جلب ميولاتنا لدراسته، كما أن الموضوع يدخل ضمن التخصص و يعتبر من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الاقتصادي و السياسي الذي يعرف تحولات و تطورات متلاحقة و متجددة.

أهداف الدراســة:

يبرز هذا البحث في كونه من بين أهم مواضيع الوقت الحالي خاصة بالدول المغاربية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج اقتصاديات الدول المغاربية في الاقتصاد العالمي.

تتعدد أهداف دراسة الموضوع أهمها:

1 -الأهداف العلميـة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بحساسية و تعقد العلاقات الأورو-متوسطية في ظل العلاقات الدولية الراهنة و هو صلب حقل العلوم السياسية .

أيضا تتمثل في دراسة الموضوع و تقديم رؤية واضحة عنه، عن طريق أسلوب علمي يوضح التأثيرات الداخلية و الخارجية للموضوع.

و يمكن تلخيص جملة من الأهداف أهمها:

- إيضاح الخلفيات النظرية و مميزات النظام الدولي.
- دراسة و تحليل اتفاقية برشلونة المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.
- إلقاء الضوء على مسار دول المغرب العربي و أهم العوائق التي تواجهها.
- تبيان وضعية دول المغرب العربي اتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي.

2 -الأهداف التطلعيـة:

يتمثل في تقديم رؤية تحليلية عن الموضوع تحاول إعطاء كيفية النظر للعلاقات الدولية عموما و العلاقات الأورو-مغاربية و توجهاتها على وجه الخصوص.

و أيضا لمعرفة قوة أطراف المتوسط و هذه العلاقات تعود لصالح الطرفين.

أدبيات الدراســة:

يعد موضوع الشراكة الأورو-متوسطية موضوع شامل وواسع على مستوى العلوم السياسية، فقد حظي هذا الأخير بعدة دراسات اقتصادية تناولت جانب مهم من الآثار الناتجة عن مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية.

و من بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها و العمل بها ما يلي:

- دراسة BECHARA Khader " أوروبا من أجل المتوسط 1995-2008"

و التي اهتمت بدراسة آثار الشراكة الأورو- متوسطية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تحليل وثيقة برشلونة و التطورات الحاصلة من بعدها، أيضا تطرق الباحث إلى دراسة سياسة الجوار الأوربي، و أيضا إلى الحوار الثقافي الأورو-متوسطي غير أن هذه الدراسة لم تبرز مستقبل هذه العلاقات.

- دراسة لـ" مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم" بعنوان :**الشراكة الأورو-متوسطية النتائج و ردود الأفعال**، تطرق المؤلف فيها إلى البعد التاريخي للعلاقات الأوربية المتوسطية في الفصل الأول من المؤلف و كيفية تطور هذه العلاقات تاريخيا تماشيا مع الظروف البيئية السائدة في فترة زمنية أو أخرى.

  كما كتب عن الموضوع في كتاب آخر له بعنوان: **الشراكة الأورو متوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة**، تكلم أيضا عن نظريات العلاقات الأور-متوسطية و قسمها إلى أربعة نظريات: الصراع، التحالف التكامل النظم، و يوضح في الأخير أن هذه العلاقات لم تنبع من فراغ و إنما هي منذ القدم.

  و لكن كنقد يمكن القول أنه لا يمكن تحديد إطار نظري لهذه العلاقات و السبب في ذلك عدم وجود مقاربة تحليلية للعلاقات الأورو-متوسطية.
- دراسة لـ مصطفى بخوش بعنوان " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" الذي يتحدث فيها الكاتب عن مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية و هي دراسة في الرهانات و الأهداف التي تسعى إليها الدول المتوسطية .

- أطروحة دكتوراه لـ: عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقديمية لإتفاقية الشراكة العربية الأور-متوسطية.
- أطروحة دكتوراه لـ: شريط عابد، دراسة تحلليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأور-متوسطية، حالة دول المغرب العربي.
- أطروحة دكتوراه لـ: صباح شنايت: الشراكة الأور- متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية، حالة الدول المغاربية.
- بالإضافة إلى العديد من الأطروحات و رسائل الماجستير التي تم الإشارة معظمها في قائمة المراجع.

الإشكالية الرئيسيـة:

يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تحقيق التنمية للدول المغاربية.

و من هنا يمكن وضع الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقات الاقتصادية الأوروبية المغاربية القائمة بين ضفتي المتوسط في ظل عدم التكافؤ بينهما و بين توجهاتها المستقبلية؟

الإشكاليات الفرعيــة:

- ما هي الأهمية النسبية لمنطقة المتوسط من الناحية الاقتصادية؟
- هل يمكن اعتبار العلاقات الأورو-مغاربية مبنية على التعاون أم التبعية؟
- ما هو مستقبل العلاقات الأوروبية – المغاربية؟

الفرضيــات:

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

- يرتهن مشروع الشراكة الأورو-مغاربية بمدى البعد الذي تعكسه هذه الشراكة.
- تبرز طبيعة العلاقات الأورو-مغاربية من خلال الأهداف المسطرة للشراكة.
- مستقبل العلاقات الأورو-مغاربية يرتبط بمدى فشل أو نجاح الشراكة بين الضفتين.

منهجيــة البحـث:

ليتمكن الباحث من إنجاز دراسة علمية عليه إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف منهج أو أكثر، مراعيا في ذلك التكامل المنهجي.

اعتمدنا في البحث على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الأوربية-المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال، و ذلك بالرجوع إلى أصول و تبيان تطورات العلاقات الأورو-مغاربية.
- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة وثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين الاتحاد الأوربي و دول المغرب العربي.
- المنهج الإحصائي: من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول المغاربية.
- المنهج المقارن: من خلال تبيان نقاط قوة و ضعف كلا الطرفين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالمقارنة تكون بإظهار جوانب الاختلاف و التشابه و كشف دلالاتها و مميزاتها.

صعوبات الدراســة:

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1 -البعد الكبير الذي تعكسه العلاقات الأوروبية المتوسطية عامة و الأوروبية المغاربية خاصة، فشعوب و حضارات حوض البحر الأبيض المتوسط تفاعلت مع بعضها البعض قبل سنين بعيدة، فالعلاقات التاريخية حين هذه الشعوب و الحضارات عرفت بدرجات متفاوتة، أحيانا تكون علاقات التعاون في حين علاقات الصراع و الحروب أحيانا أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف السائدة بين الفترات الزمنية، وانطلقنا في البحث من تطور العلاقات بعد مرحلة الاستقلال و التي تتسم بالتعاون.

2 -كما و أن من صعوبات البحث أيضا إيجاد مقارنة لتحليل العلاقات الأورو-متوسطية.

3 -قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

خطة الدراســة:

اعتمدنا في البحث على خطة بسيطة من ثلاثة فصول و كل واحد منها مقسم إلى مبحثين.

يتناول الفصل الأول الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية-المغاربية و من خلاله نتعرض إلى تحديد دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأوروبية-المغاربية و أهم مميزات الطرفين ثم ننتقل إلى إبراز التطور التاريخي للعلاقات الأورو-مغاربية من خلال دراسة أهم اتفاقيات التعاون المبرمة بين الطرفين.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو-مغاربية و ذلك بالقيام بتشخيص واقع العلاقات التجارية و المالية بين الطرفين و إبراز مجالات التعاون الاقتصادي.

ثم انتقلنا إلى دراسة صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو-مغاربية و إبراز أهم مشاكل و معيقات الشراكة.

أما الفصل الثالث و الأخير فخصص لدراسة مستقبل العلاقات الأوروبية-المغاربية و ذلك من خلال التطرق إلى دراسة تقييمية لتجارب الدول المغاربية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السيناريوهات المستقبلية المقترحة للعلاقات الأوروبية المغاربية.

تمهيد:

يمتد البحر الأبيض المتوسط من المحيط الأطلسي غربا إلى آسيا شرقا، وهو يفصل أوروبا عن إفريقيا،كما أنه يتوسط القارات الثلاث : إفريقيا، آسيا و أوروبا و من هنا جاء اسم المتوسط، و قد اشتق اسمه من كلمتين لاتينيتين هما[1] : "Médius" أي المتوسط و " Terra" أي الأرض ، و قد أطلق عليه الرومان اسم " ماري نوستروم" (Mari Nostrum) و يعني بحرنا .

تشهد منطقة حوض المتوسط تباينا اقتصاديا شديدا بين ضفتيها ففي الشمال الغربي نجد دولا متقدمة و غنية أما في الجنوب فالدول متخلفة، و تظهر التباينات الاقتصادية على الخصوص من الإحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام، مستوى الاستثمار ، هياكل الإنتاج، المالية العامة و المبادلات التجارية .

كما تعتبر المنطقة منطقة تباين تكنولوجي و ثقافي فهناك تباين تكنولوجي واضح بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، يتمثل في قلة استخدام التقنيات الحديثة و عوامل الإنتاج المتطورة و كذا عدم توفر الإمكانيات البشرية القادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة و التكنولوجية المتطورة، كما أن دول الضفة الجنوبية لا يزال مستوى التعليم بها ضعيفا حيث أنها تتبع طرقا تقليدية في التعليم، و طرقها البيداغوجية غير مجهزة بالوسائل التعليمية الحديثة.

كما و أن منطقة المتوسط تعتبر منطقة توتر و عدم استقرار على مر التاريخ كانت و لا تزال منطقة البحر المتوسط منطقة صراع و توترات، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها: الصراع العربي الإسرائيلي، النزاع في قبرص، النزاع في بحر ايجة... إلخ [1] [2].

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لطرفي العلاقات الأورو–مغاربية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي و الصيني في الشرق الأسيوي كمصر، بابل وبلاد مابين الرافدين، فارس ، فينيقيا ، قرطاجة و نوميديا في الشمال الإفريقي، روما و بيزطا الحضارة العربية الإسلامية و الحضارة الأوروبية المسيحية[3]. و كان من نتائج التنوع الحضاري أن قامت بين هذه الأمم و الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات ذات طابع نزاعي و صراعي تارة، و علاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة و المصالح المشتركة تارة أخرى[4] .

[1] -Gareth.M.Winrow, dialogue with the Mediterranean the role of NATO's Mediterranean initiative.New York and London : Garland Publishing ,2000 ,p03.

[2]- العلالي الصادق،العلاقات الثقافية الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،2006،ص20.

[3]- قاسم نادية، "ندوة برشلونة: هاجس الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط".رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر:كلية الحقوق 2002، ص35.

[4]- تيقمونين ابراهيم، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا". رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2005،ص 169.

كل هذا أدى إلى بروز منطقة البحر الأبيض المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية ليس على المستوى الجيوسياسي* فحسب و إنما على المستويين الاقتصادي و الحضاري كذلك، مما جعلها محط أنظار و أطماع القوى الكبرى في العالم[1].

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، و هو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاث: إفريقيا و آسيا و أوروبا، و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط و لا تفصل[2].

و يبلغ طول البحر من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق بيروت، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي و ميناء بور سعيد المصري، و 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء بجاية بالجزائر.

(*)– الجيوسياسية هي: الميدان الذي يتمحور حول التساؤل عن مجموع العلاقات القائمة بين الفضاء الجغرافي و السياسية كيفو بأي طريقة تؤثر الحقائق الجغرافية،(الموقع، التضاريس، المناخ...) على التنظيمات الاجتماعية و الخيارات السياسية.

[1]– أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية– المتوسطي.رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام2001 ص10.

[2]- صماره محمد سليم، التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو –متوسطية. رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام2002 ص139.

هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة على الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا[1].

و بحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصل بالمحيط الأطلسي و قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندي[2].

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط و علاقاتها البينية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة تطل أولها منفذ بحري هي دولة متوسطية، فإن للمعيار الاستراتيجي أهمية تجعل

[1]- أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره .ص13.

[2]- السيد ياسين ،"البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية".محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية.مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط منشورة في موقع : http ://www.ramses2.m msh.univ-aix.fr.2006/12/17

الحوض يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي و الإستراتيجي.[1]

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية للبحر المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية.[2]

و تتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي و الخليج العربي و كذا منطقة بحر قزوين ، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق و من هنا يمكن اعتبار البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[3].

هذه الأهمية ليست وليدة الظروف الراهنة، و إنما حازها البحر الأبيض المتوسط منذ القدم باعتباره البحر الذي يتوسط العالم القديم.[1]

---

[1] -Olivier Morin, « le partenariat euro-Mediterranneen »article publie initialement dans la revue études, Février 2005.

[2] - Hanni Habeeb, le partenariat Euro-Méditérranneen. Le point de vue arabe.éditions publisud,2002 p23-24.

[3]- أحمد كاتب، مرجع سبق ذكره. ص20.

و يصف الباحث الأمريكي"مورتن كابلان" الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمنطقة من خلال قوله" إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و احتمالا للجيل القادم أيضا،على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوى على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة، و الذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي. كما يحتوي الربيع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفياتية من أوروبا بما فيها (روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية و ذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية)[2].

المطلب الثاني: منطقة المغرب العربي

الفرع الأول:الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

[1] - عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996، ص 125.

[2]- صماره محمد سليم، مرجع سبق ذكره. ص140.

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية و منذ استقلالها نماذج اقتصادية موجهة و هذه المجموعة تتكون من الجزائر، المغرب و تونس باستثناء ليبيا التي لم تنخرط في المسعى المتوسطي و موريتانيا التي ليست لها واجهة بحرية متوسطية و تربطها بالمجموعة الأوروبية علاقات في إطار اتفاقية لومي[1] لدول المغرب العربي الكثير من نقاط التشابه [2]. غير أن لكل بلد خصوصيته، فقد بذلت أقطار المغرب العربي جهودا كبيرة للتكامل و التعاون أثمرت بتأسيس اللجنة الدائمة للتنسيق المغاربي سنة 1964 و التي كانت تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية غير أن التجربة لم تعمر طويلا و جمدت في بداية السبعينات[3].

و مع بداية السبعينيات، اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية و إحداث مشاريع صناعية، و هذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول و الفوسفات و خاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية و خلال عقد الثمانينات عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، الأمر الذي

[1] - لومي: هي استثمار لاتفاقية ياوندي تضم مجموع الدول الإفريقية و دول الكاريبي و الباسيفيك و هذا منذ 1975 عقدت عدة اتفاقيات سميت بـ: لومي 1 (1975–1979) لومي 2 (1979–1982) لومي 3 (1984–1990) و لومي 4 (1990–2000).

[2]- أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي. د،م،ن، افريقيا الشرق ،ط2،1991، ص85.

[3]- حسين بومدين، مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو– متوسطية. رسالة ماجيستير في المالية العامة ، جامعة تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2003 ص17.

جعل هذه الدول عاجزة للإيفاء بديونها الخارجية، و بقيت تنفق كل مداخليها لتغطية المطالب الاجتماعية، و أصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية [1].

كما ظلت العلاقات الثنائية بين المد و الجزر يشوبها دائما الضعف إلى سنة 1988 أين جاءت فكرة تأسيس اتحاد المغرب العربي. و بالفعل جاء إعلان مراكش في 17 فبراير 1989 ليعلن قيام اتحاد المغرب العربي ككتلة متجانسة تساهم في التوازن و الاستقرار و الأمن. أما في المجال الاقتصادي فقد كان يرمي الاتحاد إلى [2]:

- إنشاء منطقة تبادل حرة قبل سنة 1992.
- اتحاد جمركي قبل نهاية 1995.
- سوق موحد سنة 2000.
- اتحاد اقتصادي و الذي يرمي إلى توحيد السياسات و برامج التنمية.

أما المؤسسات إتحاد المغرب العربي فهي مقسمة إلى قسمين : مؤسسات السياسية و مؤسسات تقنية [3].

---

[1]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية– حالة دول المغرب العربي–. أطروحة لنيل دكتوراه دولة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2004 ص 128.

[2] -Radhi Mebbed, les accords de coopération Europe-Maghreb : vision magrébine d'un billan. « le Forum international de réalités : les relations Europe-Maghreb : bilan et perspectives, Avril 2000, p02.

[33]- الحبيب بن يحيى، "أفاق تنشيط العمل المغاربي"، مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية.تونس،2007/05/31،ص3-4.

أ -المؤسسات السياسية [1]:

1-المجلس الرئاسي: هي الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة من اتفاقية مراكش) يتكون من قادة الدول الاتحاد.

2- مجلس وزراء الشؤون الخارجية و لجنة المتابعة: يعتبر هذا المجلس بمثابة الرابطة بين مجلس الرئاسة و مؤسسات الأخرى، أما اللجنة المتابعة فتتكون من ممثل عن كل دولة عضو و تهتم بمتابعة شؤون الاتحاد.

3- المجلس الاستشاري: يتكون من ثلاثين نائبا عن كل دولة من مهامه إبداء الرأي في مشاريع القرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، كما يمكنه تقديم توصيات لهذا المجلس.

ب- المؤسسات التقنية: [2]

1 -الأمانة العامة: تقوم بوضع حيز التطبيق قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي المؤسسات.

[1]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره،ص18.

[2]- حسين بومدين،مرجع نفسه، ص 19.

2 ـ اللجان الوزارية المتخصصة: قرر المجلس الرئاسي المنعقد في تونس في جانفي 1990 إنشاء خمسة لجان وزارية متخصصة، لجنة مكلفة بالأمن الغذائي، لجنة مكلفة بالاقتصاد و المالية، لجنة مكلفة بالبنية التحتية و لجنة مكلفة بالموارد البشرية.

3 ـ المحكمة القضائية: كل دولة ممثلة بقاضيين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد للنصف تقوم بإعطاء رأيها في الترجمة أو تطبيق الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي.

لكن رغم الجهود المبذولة في تكوين قطب إقليمي يستجيب لتطلعات دول المنطقة في الاندماج فإن عوامل تعطيل هذا المشروع تبقى كبيرة، منها السياسية و الاقتصادية و الهيكلية و من هذا المنطق وجب على أقطار المغرب العربي إيجاد قواعد جديدة للتعاون و الاندماج [1].

فخلال التسعينيات بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية و الاجتماعية الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي و التقليص من تدخل الدولة

[1]- زايري بلقاسم "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط"، الندوة العلمية الدولية، سطيف: جامعة فرحات عباس 9/8 ماي 2004، ص09.

في الحياة الاقتصادية و تبني نماذج جديدة و إصلاحات على منظومتها الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، و الانفتاح على العالم الخارجي[1].

الفرع الثاني:خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي:

يعد تنظيم الاقتصاد في المنطقة المغاربية كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية لكن سرعان ما تغير هذا الاتجاه لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات و التي بادرت بها المغرب (سنة 1983) ثم تونس(1987) ثم الجزائر ابتداء من سنة 1992، و تأكد ذلك من خلال اعتماد هذه الدول لبرامج التصحيح الهيكلي و اعتماد أساليب تحرير التجارة الدولية تحت تأثير اتفاقية الغات (GATT) و ترتب عن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا و المصادقة على قوانين التجارة الخارجية و الاستثمار في هذه الدول و بالتالي التوجه نحو فتح اقتصادياتها[2].

إن مستوى الحماية الجمركية في هذه الدول كان يستجيب دائما لاعتبارات اقتصادية و مالية فحدث تخفيض من حدة الحماية الجمركية بين 1984–1996 في معظم الدول المغاربية، غير أن العجز المستمر لميزانيات هذه الدول بقي يعاكس هذا

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] -Abderrahmane Mebtoul , le Maghreb dans son environnement régional et international.Bruxelles : Note de l'ifri, 2011, p 10.

الاتجاه تحت ضغط متفاقم للمديونية الخارجية أيضا. و سنحاول ذكر بعض الخصائص لكل دولة كما يلي[1] :

أ -**الاقتصاد الجزائري**:

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال نظام التخطيط المركزي، و محاولة إقامة قاعدة صناعية صلبة بإنشاء المؤسسة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و كان المساهم الوحيد في هذه المؤسسات هو الدولة، باحتكارها لمجمل الأنشطة الاقتصادية و تهميش القطاع الخاص، و كان الهدف من ذلك وضع إستراتيجية تؤمن استغلال الموارد الوطنية بصفة عقلانية و انتهاج أساليب تنمية تعتمد على الذات و لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل عديدة تلخيصها فيما يلي[2]:

1 -المرحلة الأولى (1962-1969): عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على إعادة هيكلة اقتصادها الذي عرف نوعا من الاستقرار و الاختلال الاقتصادي و المالي

فبادرت الدولة إلى الاهتمام بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الاستعجالي من خلال الخطة الثلاثية الأولى سنة 1967 من أجل النهوض بمختلف قطاعات

[1]- توفيق المديني ،المغرب العربي و مأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.بيروت: دار لبنان للطباعة و النشر ، ط1 ، 2004، ص 22.

[2]-بن عزوز محمد،"الشراكة الأجنبية في الجزائر.واقعها و افاقها." رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر:كليةالعلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2001،ص12.

الاقتصاد و العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف و التبعية و يضمن الاستقلال للبلاد و توفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها [1].

2 -المرحلة الثانية (مرحلة السبعينيات): بعد تنفيذ تجربة الخطة الثلاثية الأولى شرعت الجزائر في تطبيق الخطة الرباعية الأولى(1970–1973) و كان الهدف منها إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة و كان بين أهداف المخطط أيضا العمل على بناء القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية .و هذا بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة و مواصلة تقويم المحروقات حيث تقرر خلال هذه الفترة (1970–1973) تخصيص أكثر من 15 مليار دج و أكثر من 60 مليار دج في الفترة ما بين (1974–1977) كنفقات استثمارية لتنمية و تقويم المحروقات و على حساب باقي القطاعات الأخرى [2].

3 -المرحلة الثالثة(مرحلة الثمانينات): ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق الخماسي الأول(1980–1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) اللذين يؤكدان على ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة، و لا سيما العلاقة بين

[1]- هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

[2]- قدي عبد المجيد،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص73.

الإنتاج و الهياكل القاعدية و كذا المحيط و تطوير الشغل، و التركيز على الجانب التنظيمي للمؤسسات من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية و العقبات التي واجهتها الجزائر خلال الفترات السابقة [1].

4 -المرحلة الرابعة (مرحلة التسعينيات) : إن الأزمة البترولية لسنة 1986 أكدت للمواطن الضعف في نظام التخطيط المركزي و بدأت مساوئ هذا النظام تظهر فقامت السلطة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف في مجملها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي[2].

من هذا المنطق و تعزيزا للمجهودات التي قامت بها الدولة قصد تصحيح الاقتصاد بادرت إلى اعتماد برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي تضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب و إعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه و قد رافق ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية[3] و تخفيض قيمته آن ذاك و قد مكنت هذه الإجراءات من تحقيق نسبي للتوازنات و عرفت حجم الصادرات ارتفاعا معتبرا بعد سنة 1995 نتيجة ارتفاع أسعار النفط [4].

[1]- هني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]- عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006، ص 97.

[3]- علي لطفي ، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،2009،ص66-71.

[4]- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورو– متوسطية. المغرب: دار توبقال للنشر، 1997 ، ص86.

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية و الذي أكسبه ميزة نسبية طبيعية لا أكثر باعتباره أنه يعتمد على ما و هبته الطبيعة و ليس على ما أنتجه العقل البشري، أحنف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب [1].

ب–الاقتصاد المغربي:

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمد إستراتجية التنمية في قطاعين رئيسين و هما الصناعة و الزراعة و ثم دعم هذه الإستراتجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات و المحاصيل الزراعية، و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية و في هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتدأ من سنة 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الاقتصادية و اعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة و التي تشكل أهم مورد معدني للمغرب [2].

[1]- كلثوم كبابي، التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب تونس. رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2008 ص133.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 101.

فعملت السلطات المغربية خلال المخطط الخماسي (1973–1977) بالشروع في عدة مشاريع طموحة [1].

لكن سرعان ما انخفض سعر الفوسفات 1978–1979 و بالتالي ظهر عجز كبير على مستوي التوازنات الاقتصادية فتم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية و اضطرت السلطات المغربية طلب إعادة جدولة الديون بموافقة من صندوق النقد الدولي و ذلك بموجب اتفاقيتان للتمويل امتدتا إلى غاية سنة 1985 و تبعتهما إجراءات التصحيح الهيكلي و كان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

و تجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الانفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية [2].

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمارات دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف

[1] - Adam Mekaoui, partenariat économique Euro-Marocain : une régionale stratègie. L'harmattan, 2000, p263.

[2]- هاني الشميلطي، " أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط". المجلة العربية للعلوم السياسية،د.ت.ن، ص 145.

الهيئات المعنية. و خلاصة القول أن الاقتصاد المغربي يصنف ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف و يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستويات المعيشة و تفشي ظاهرة الفقر [1].

جـ- الاقتصاد التونسي:

لقد عانى الاقتصاد التونسي خلال السبعينيات و بداية الثمانينات مشاكل و اختلالات نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة، مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية (1970-1980)، و في هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم و المساعدة لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها و بالتالي وقعت اتفاقية لمدة 18 شهرا مع الصندوق و هذا سنة 1986 مقابل القيام بجملة من الإصلاحات كان الهدف منها تشجيع و دعم صادرات السلع الزراعية، و العمل على رفع عائدات السياحة و تخفيض الإنفاق العام و تحرير التجارة الخارجية. و نتيجة هذه الإصلاحات عرف الاقتصاد التونسي نوع من الانتعاش [2].

لكن تلك الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات التونسية لم تكن كافية للانتقال بالاقتصاد التونسي من الركود إلى الانتعاش و بالتالي لجأت إلى عقد اتفاقيته مع صندوق النقد الدولي سنة 1988 لمدة 3 سنوات و كان من بين أهداف البرنامج الجديد:

[1]- كلثوم كبابي،مرجع سبق ذكره.ص145.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 104.

-التعجيل بعملية تحرير التجارة و فتح الحدود و تخفيض العملة و إعطاء الأولوية للصادرات، و بدأت تظهر الآثار الإيجابية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بعد انتهاء مدة الاتفاقية [1].

المطلب الثالث:الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: التطور التاريخي للاتحاد الأوروبي

لقد تم بناء أوروبا و تصنيعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين و شهدت مرحلة التنوير و تطوير بعد مرحلة تأخر و انحطاط[2]. و في ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة حيث خرجت بفكرة توحيد السيطرة على إنتاج الفحم و الحديد في أوروبا الذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينيات [3] و نتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من بلجيكا، فرنسا ، ألمانيا، إيطاليا، هولندا و لوكسبورغ في 18 أبريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب،وفي 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول

[1]- فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2]-سعد توفيق حقي ، علاقات العرب الدولية.لأردن: دار وائل للنشر و التوزيع،2003،ط1،ص155.

[3] -حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون و التكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة[1].

مر النظام الأوروبي بمراحل تطور مهمة عبر نصف القرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايته بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لينتقل إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة ،التي نصت معاهدة روما على أحكامها ثم تشكيل اتحاد جمركي، تليه إجراءات و سياسات مشتركة لتحرير عناصر النتاج ، و خلق الظروف لازدهار الصناعة الأوروبية[2].

الفرع الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي

في 09 ماي 1950 دعا "**روبرت شومان**" وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ،و كان وراء فكرة هذا المشروع "**جان مونيه**" (يعتبر الأب الروحي للاتحاد الأوروبي) رئيس قسم التخطيط الاقتصادي و أحد مستشاري "شومان"، كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و

[1]-محمد مصطفئ كامل فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية.

[2]-Ferrand Olivier, « trois scenarios pour l'avenir de l'europe ».revue esprit,2003,p25

لكن ترك الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و لكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية [1].

تم اعتبار معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2] .

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، و ذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين: و يتعلق الأمر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (CCE) و جماعة الطاقة الذرية الأوروبية European Atomic Community [3]

أما عن مبادئ الاتحاد فتتلخص فيما يلي: [4]

[1]- صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد. بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1،2009،ص 70.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره ،ص352.

[3] -Beatrice Majza , « les communautés et l'union Européennes face aux defis de l'elarjissement ».publication des actes du colloque cedece de bésancon,17et18 octobre 2002 ,p02.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي (النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة). الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع 2006، ص 331.

1 التعاون بين الدول الأعضاء و هي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.

2 احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.

3 احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

4 تعزيز التعاون السياسي و الاقتصادي عن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي

و رغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، و تحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، فقد أقر زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في أوائل

سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية مبادرة السوق الموحد، هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو و إزالة كافة القيود المالية، و في سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة فتم تحرير انتقال الأشخاص، السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود، ومع التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992

دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء [1].

مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أ -البرلمان الأوروبي: هو التعبير الديمقراطي للإدارة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي، ينتخب لمدة خمس سنوات.

ب -مجلس الاتحاد الأوروبي: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر.

ت -مجلس القضاء الأوروبي: تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون و في ترجمة و تطبيق المعاهدات.

ث -مجلس الحسابات الأوروبي: يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبته نفقات الاتحاد حتى تتماشى و التنظيمات المالية ووفقا لأهدافه.

ج -البنك المركزي الأوروبي: النظام المركزي يتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الأوروبية و من مهامه الأساسية:

-توضيح ووضع السياسة النقدية

[1]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص 14.

- قيادة عمليات الصرف
- التحكم في تسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء
- السهر على السير الحسن لنظام الدفع

ح البنك الأوروبي للاستثمار: هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموالا لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

خ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية: هيئة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

د لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي: و هي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ذ الوسيط الأوروبي: يحقق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير السيء من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، و ينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأورو– مغاربية

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957 (التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية) العلاقات بين المجموعة و غيرها من الدول من خلال الاتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة[1].

و تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد المعاهدة روما هما: [2]

1) **المادة 113:** التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

2) **المادة 232:** التي تسمح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة.

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينيات و بداية الستينات أخذت تشعر بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها

[1]-فريد النجار،التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين ،اتيراك للنشر و التوزيع ، مصر ،د،ت،ن،ص92.

[2]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص 21.

بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب[1]. و قد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب **المادة 227** من معاهدة روما[2]، بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة الدول الأعضاء.

و في ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

أما المغرب و تونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية[3] .

في مارس 1969 وقعت كل من المغرب و تونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، و لم تشمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين و هشاشتهما حالت دون استفادتها من هذه التفضيلات. و في نفس السياق ثم عقد عدة جلسات حواريين

[1] -institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman centre national de la recherche scientifique(France),l'année du Maghreb .cnrs édition ,2009.

[2]- الدول الموقعة على معاهدة روما (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسبوع).

[3]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص22.

الطرفين ما بين 1973–1974، تميزت بإصدار أوروبي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي[1].

و قد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري و الاقتصادي و الإعفاء الضريبي، و اعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية و الاقتصادية و المالية إلى جانب التبادل التجاري لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون [2].

و من هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي – الأوروبي لسنة 1969 و ذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس و المغرب.

المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة: (pmg)

إن تحليل العلاقات الأرو–مغاربية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات و ذلك بتخليص مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات :

[1] -Bichara khader,le partenariat euro-Méditerranéen : après la conférence de Barcelone, l'Harmattan, 1997, p 06.

[2]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفرع الأول: مرحلة الستينيات:

لقد عرفت العلاقات الأوروبية المغاربية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينيات كما سبق الإشارة إليها:

فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية و الثقافية و الاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية (اتفاقية ياوندي) [1] و بلدان عربية [2] .

استهدفت هذه الاتفاقيات ترسيخ مستوي التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الاستعمارية و بالتالي فإن مضمون الاتفاقيات كان يغلب عليه الطابع التجاري و تتعلق أساسا بالصادرات الزراعية (الخضروات، الفواكه، زيت الزيتون مصبرات السمك)التي تدخل سوق المجموعة الأوروبية و هي معفاة من الحقوق الجمركية و تحت ضوابط و أدوات السياسة الفلاحية المشتركة، و متمثلة في الأسعار المرجعية و نظام الحصص و التوقيت الزمني، و قد غلب على هذه الاتفاقيات الطابع الثنائي [3].

[1]- عقدت اتفاقية ياوندي سنة 1964 لمدة 5 سنوات و جددت سنة 1969 و هي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة في إفريقيا، و أهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا لكلا الطرفين و تقدم المساعدة المالية و التقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المنتمية.

[2]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 170.

الفرع الثاني: مرحلة السبعينات

يعتبر الاتجاه الرسمي للعلاقات الأورو مغاربية و سياسة المجموعة الأوروبية أثر التوسع الأول الذي عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورو متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة و باقي الأقطار المتوسطية.

و في هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط، فقد وجب توسيعها للمجالات التجارية و الملف الاجتماعي (قضايا الهجرة) و التعاون المالي و التقني أيضا [1].

على هذا أساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي و التي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة و كانت ترمي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

و قد تضمنت الاتفاقيات المبرمة لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية و نصف المصنعة، أما المنتوجات الصناعية فقد سمحت المجموعة بالدخول

[1]- حسين بومدين، مرجع سبق ذكره ص 31.

الحر لأسواقها و ذلك بإعفائها من الرسوم الجمركية و دون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوربية من المواد البترولية التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب 5 % كل سنة [1].

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976–1981) و هذا لتمويل المشاريع التنموية، و قد ثم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114 مليون أورو منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 70 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمارBEI و قد ثم استعملاها خاصة في قطاع التنمية الريفية، أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر بـ130 مليون أورو منها 74 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 56 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار [2] .

أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و 41 مليون من موارد البنك الأوروبي للاستثمار.

[1]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

[2]- ميلود بن غربي،"الأورو –متوسطية رهانات متضاربة".المستقبل ،العدد 2006،2443،ص15.

و قد شملت الاتفاقيات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية و التقنية و الإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية و تنمية الإنتاج الصناعي.

المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة[1] (pmr)

اتبعت السياسة الأورو متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السبعينات و الثمانيات مقاربة تقليدية تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة، ثم إن انهيار القطب الاشتراكي و سقوط جدار برلين سنة 1989، كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيوسياسية و الإستراتيجية بأوروبا[2].حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية و الجنوبية بطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد

خطر و مستمر ففي بداية التسعينيات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 20 مرة مع حلول 2010.

[1] - Bichara khader, le partenariat Euro-méditerranéen : vue du Sud . l'Harmattan,2001,p 17.

[2] -Robert Bistolfi, « l'Europe et la Méditerranée :une entreprise virtuelle ? ».confluences méditerranée n° 35,paris,2000,p19-20.

و استجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورومتوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية الثالثة[1] .

و قد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جديدة جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي من جهة و ضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي.

و قد جاءت السياسة المتوسطية الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي كان في سياسات التعاون التجارية و هذا بالرفع من حجم الصادرات دول العالم الثالث المتوسطية و تشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية و تشجيع تكوين منطقة سوق موحد بين دول المنطقة[2].

الفرع الأول : عوامل بروز السياسة المتوسطية الجديدة (PMR)

[1] -Hassane Zouiri,le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb. L'Harmattan 2010,p48.

[2] -Bernard Revenel, Méditerranée :l'impossible mur ,edition l'Harmattan,1995,p146.

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية، و عرفت أن ذات بالسياسة المتوسطية المتجددة و ذلك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها فيما يلي[1] :

– التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي حيث ثم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي ليشمل ثلاث دول جديدة العضوية، فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة تجاه باقي الدول الأخرى.

– تعدد أسباب التنافر و القطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في المستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية و انخفاض أسعار المواد الأولية فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوي المعيشي لسكان الدول العربية.

و يمكننا تلخيص الامتيازات التجارية التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية و غيرها من البلدان المتوسطية فيما يلي [2]:

- الإلغاء التام للرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية.

[1]- عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2]- المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء المنتوجات الزراعية و بعض أنواع المنتوجات النسيجية.
- منح امتيازات تعريفية لبعض المنتوجات الزراعية.

اشتملت هذه الاتفاقيات على الوضع برنامج للتعاون المالي من أجل التنمية الدول المتوسطية و ذلك من خلال أربعة برتوكولات مالية ثنائية يتم تفاوض عليها كل خمس سنوات و دامت خلال الفترة (1978–1996)، حيث تتركز على تقديم مساعدات مباشرة و قروض بمعدلات فائدة تفضيلية و كذا تقديم مساهمات لرؤوس الأموال بعض المشاريع الخاصة التي تتسم بقدر من المخاطرة [1].

الفرع الثاني: مرتكزات السياسة المتوسطية الجديدة:

إن السياسة المتوسطية الجديدة الإتحاد الأوروبي المنتهجة خلال العشرين الأخيرتين تختلف من السياسات المنتهجة سابقا لهذه الأخيرة مرتكزات و خصائص المتنوعة نوجزها فيما يلي [2]:

[1]- عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره . ص 172.

[2]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية – حالة دول المغرب العربي – ،مرجع سبق ذكره،ص96.

– تتضمن زيادة على الجانب التجاري، ميادين أخري تهم العلاقات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية. بالتالي فهي تكاملية عميقة و ذات أبعاد وثيقة و مترابطة تخدم التنمية الشاملة.

– مجمل الاتفاقيات الثنائية غير متجانسة من حيث الإطار القانوني، و تختلف من اتفاقية لآخري من حيث محتوي المواد المكونة للاتفاقية، أو من حيث تواريخ الإمضاء و بداية العمل بها.

– تتميز الاتفاقيات بالأهداف الواسعة و التي تبين إرادة الطرفين المتعاقدين في تكوين صلات و ارتباط بينهما أكتر أهمية و عمقا، مع تشجيع كل مبادرات التجمعات و التعاون الإقليمي الأخرى للدول المشاركة.

– يرتكز تصميم الاتفاقيات الثنائية على أربعة و محاور أساسية متكاملة باعتبارها محاور لا يمكن فصل أحدهم عن الأخر، هذه المحاور هي: احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان، تحرير المبادلات التجارية، المساعدة الاقتصادية و المالية، و تطوير الجانب الإنساني و الاجتماعي.

– تحرير المبادلات التجارية غالبا ما يناقش المنتجات الزراعية و الصيد، السلع الصناعية و الخدمات. و تختلف أهداف كل بلد متعاقد مع الإتحاد الأوروبي باختلاف

نوعية السلع. فالمعاملة التفضيلية أعطيت في إطار المنتوجات الزراعية لمنتوج الطماطم بالنسبة لمغرب، و زيت الزيتون بالنسبة لتونس.

– تفكيك التعريفات الجمركية للسلع المستوردة يكون بصفة تدريجية و عبر مراحل زمنية محددة غالبا ما تكون اثنا عشر سنة، هذه السلع محددة بواسطة القوائم.

– تسهيلات و مساعدات التقنية و مالية و تكنولوجية تعطي للدول المتوسطية المتعاقدة مع الاتحاد الأوروبي بغرض تأهيل صناعتها و الاستفادة من التطور التكنولوجي و بالتالي الدخول في منافسة دولية.

– تطوير الجانب الاجتماعي للدول المتوسطية، و تحسين المستوي المعيشي للأفراد باعتبار العنصر المرافق و الدافع القوي للتطور الاقتصادي [1].

[1]- شريط عابد ،مرجع سبق ذكره . ص 97.

المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأورو– مغاربية

مفهوم الشراكـة:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية" نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين" [1]. أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في نهاية الثمانينيات.

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995 و ذلك بمشاركة 27 دولة، حيث ثم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام الإقليمي سياسي، اقتصادي، اجتماعي و ثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة أورو–مغاربية في 2010، و التي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية و الزراعية و تنقل رؤوس الأموال [2] .

غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينيات عندما اقترح الرئيس الفرنسي آنذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة

---

[1]- Marie Françoise Lambouze, le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers , conflit et convergences, Bruxelles : bryllant, 2000, p48.

و لإعطاء تعريف دقيق للشراكة يمكن الرجوع إلى المرجع التالي: زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر، د،ت،ن، ص 426.

[2]- عمورة جمال ،مرجع سبق ذكره، ص 172.

1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا موريتانيا) و أربع دول أوروبية (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا) و أصبحت ندوة (5+5)[1] بعد انضمام مالطا،و دخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان "حقائق و أفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية و الدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية" ثم تلت هذه الندوة ندوة أخري انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/05/27 حضرها كل الدول المغاربية [2].

ثم تطورت فكرة الشراكة و اتفاقية التبادل الحر مع الدول العربية : المتوسطية، حيث تبنت اسبانيا الفكرة و قدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي[3] .

في لشبونة في شهر جوان 1992، و هذا باعتبار أن الفكرة كانت في البداية محصورة على عطاء المغربي ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط لاثني عشر و هو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 1994/10/19

[1] - Abdennour Benantar, « l'Amérique, l'Europe et les arabes ». revue outre – terre, n° 07, 2004, p 142-146.

[2] -لعجال أعجال، محمد أمين، إستراتجية الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2005، ص86 .

[3] - Abdelkhalek Benramdane , le partenariat Euro- méditerrané à l'heure du 5ème élargissement du l'union européenne. Paris : édition Karthala, 2005, p 114.

و الذي يحمل عنوان : " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية و إقامة شراكة أورو – متوسطية" [1].

و قد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي [2].

بعد كل الجهود من طرف الاتحاد الأوروبي، و بعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، ثم الإعلان الرسمي من المؤتمر، و الذي حدد له تاريخ 27–28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية التي سمي باسمها المؤتمر ، أعلنت الدول المتوسطية من خلاله عن مشروع الشراكة الشاملة بين الدول المتوسطية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية[3].

إن الدعوة الأوروبية لعقد المؤتمر ترجع أساسا للتخوف الأوروبي من احتمال فقدان مركزه في السلم القوة الدولية و تأثر مصالحه الإستراتجية في العالم.

أما الدول العربية (المغاربية) وافقت على حضور المؤتمر برشلونة لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يدعم مواقفها

---

[1]- عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2]- حسين بومدين ، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]-رشيد خديم، "الشراكة الأورو-متوسطية و بعدها الاجتماعي". المنتدى النقابي الأورو متوسطي،مؤسسة سلام و تضامن سيرافين أريالغا ،مارس 2003،ص4.

و استغلت دول الاتحاد الأوروبي الفرصة لتوجيه الدعوة للدول العربية و على رأسها الدول المغاربية لمناقشة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية [1].

و هكذا انعقد مؤتمر برشلونة في 27–28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة الدول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة، و اثني عشر دولة متوسطية [2] إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب، و كذلك حضور الولايات المتحدة و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية [3] و قد استبعدت لبيا نظرا للحصار و العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة و كذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتورطها في قضية "لوكربي".

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا العلاقات الدولية – المغاربية في الستينيات و السبعينيات التي كانت تستند أساسا إلى العوامل اقتصادية بحتة، و إذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي فإنه طرح برامج عمل و أهداف

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2]- الدول المشاركة في المؤتمر هي : دول الاتحاد : بلجيكا، دانمرك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلند، السويد، هولندا.

الدول المتوسطية : الجزائر ، المغرب، تونس، مصر ، الأردن، سوريا، لبنان ، تركيا، إسرائيل، قبرص ، مالطا و السلطة الفلسطينية.

[3]- من نص بيان برشلونة التي سوف نقدمه مفصلا في الملحق رقم 01.

و غايات أمنية و سياسية و ثقافية و اجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بحلول 2010 [1].

الفرع الأول: أبعاد و مجالات الشراكة الأوروبية – المتوسطية

أ -الشراكة في المجالين السياسي و الأمني [2]:

لقد اعتبر السلام و الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف و بكل الوسائل إذ ثم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي الذي يرتكز هو الأخر على ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و احترام التنوع و التعددية في مجتمعاتهم، و المساواة في الحقوق بين الشعوب و حقهم في تقرير المصير، و تسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

[1]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : ط1 ، 2005 ، ص339 .

[2]- بوعلي هشام : الشراكة الأورو – متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، 2008 ، ص17 .

و قد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كما يلي [1]:

-احترام حق و سلامة أرضى الدول و إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.

-عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف و حثها على حل خلافتها بالطرق السلمية.

-تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

-أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل نظم التحقق الخاصة بها و كذلك صنع الانتشار النووي.

أما فيما يتعلق بالبعد الأمني للشراكة، فيلاحظ أن كبار الموظفين و الخبراء ينخرطون في حوار السياسي القصد منه دعم الاستقرار و الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط [2].

[1]- جاءت هذه المبادئ في إعلان برشلونة 1995 الرسمي في صيغة مواد للاتفاقية.

[2]- مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم ، الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة، بيروت، معهد الإنماء العربي ، ط1 ، 2002 ص417.

ب – الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي:

إن إدخال المجال الاجتماعي و الثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون و التبادل الثقافي و التعليمي و يتسم هذا البعد بالحركية و التنوع و الاستقرار، و ييسر عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو متوسطي، و مسألة حقوق الإنسان و علاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

و يقوم هذا المجال أيضا على التنمية الموارد البشرية و تطويرها مع ضرورة احترام الأديان و العادات و التقاليد لشعوب المنطقة و تشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير حكومية.

و التعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء على البطالة و الاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني و إيجاد فرص شغل محلية، من أجل القضاء على الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد و التعصب و التمييز العنصري و الطائفي [1].

[1]- بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص18.

ج- الشراكة في الجانب الاقتصادي و المالي:

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا و دول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل و تشجيع التعاون بين المنطقتين، و هذا من خلال:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.
- تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف و تخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.
- ترقية التعاون و التكامل الجهوي.

و لتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في [1]:

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة: يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة و قد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

[1]-بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص18.

-إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق و تكامل الاقتصاد الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار حاجات و مستويات النمو.

-تحديث و تعديل البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري و قانوني ملائم لاقتصاد السوق.

-تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و الحضارية.

-تشجيع نقل التكنولوجيا.

- تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر و بقرار من دول الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول.
- تحديد أوجه التعاون المالي:إن تحقيق منطقة التجارة الحرة و نجاح الشراكة الأورو- متوسطية يرتكزان على رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي، و المعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج" ميدا" لدفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول.

الفرع الثاني: أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة.

نص إعلان برشلونة على عقد مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأوروبية و الدول المتوسطية سنويا و بصفة دورية و بالتناوب بين هذه الدول، إلا أن هذا الطلب رفض من طرف وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء. ففي ظل هذه المعطيات تركزت الأنظار على مالطا كدولة متوسطية لاحتضان المؤتمر الثاني للشراكة الأورو– متوسطية و قد وافقت جميع الدول على هذا الاقتراح. و من ثم سوف نتطرق إلى أهم المؤتمرات المنعقدة كمايلي[1]:

1 مؤتمر فاليتا (مالطا): انعقد هذا المؤتمر في مدينة فاليتا – مالطا من 15–16 أفريل 1997 بحضور جميع وزراء الخارجية للدول المتوسطية و دول الاتحاد الأوروبي و ذلك برئاسة وزير خارجية مالطا، سجل هذا المؤتمر تراجعا واضحا عن المستوى الذي عرفه إعلان برشلونة بسبب التراجع السياسي لإسرائيل عن المضمون و الالتزامات المقررة في الإعانات ورفضها للسلام في الشرق الأوسط في حين أن إعلان برشلونة تضمن في مبادئه و في المحور المتعلق بالشراكة السياسية و الأمنية دعم صريح لتحقيق السلام العادل في

[1]- عمورة جمال ، مرجع سبق ذكره، ص222.

الشرق الأوسط و جعل المنطقة المتوسطية منطقة سلام و أمن و استقرار و ازدهار، كما شجع البيان الدول الأعضاء على اعتماد المشاريع الإقليمية في مجال التراث الثقافي الرامي إلى تحسين التفاهم المشترك و التقارب بين الشعوب و دعم الحوار بين المجتمعات المدنية و المنظمات غير الحكومية (ONG) [1].

و كان هدف مؤتمر "مالطا" ايجاد قاعدة مشتركة للتفاهم و لتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها للدول المرشحة للشراكة [2].

2 مؤتمر باليرمو (إيطاليا):

تم انعقاد هذا المؤتمر بين 3–4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية (27 دولة)، حيث تم عقده بصفة غير رسمية بعد مداولات و اتصالات تم إجراؤها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر و جدول الأعمال، و قد اقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة

[1]- المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي (15–16 أفريل 1997)

hHP:// www.euromedrights.net/français/barcelone/pem/malte.htm

[2]- سمير صارم، أوروبا و العرب من الحوار... إلى الشراكة ،دمشق، دار الفكر 2000، ط1، ص215.

من المشاكل و التعقيدات التي عرفها مؤتمر مالطا، و تم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق.

و للإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية[1] :

-التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

-مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على أرض الواقع.

-شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.

-الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

-التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.

-أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة و هي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.

[1]- تصريح ختامي باليرمو: المؤتمر الوزاري الأورو–متوسطي الخاص: بالرمو، 3،4، جوان 1998

rights.net/français/barcelone/pem/palerme.htm hHP://www.euromed

3 مؤتمر شتوتغارت(ألمانيا):

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو– متوسطي الثالث في شتوتغارت بألمانيا بين 15و 16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، و أكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة و ضمان الأمن الشامل و الدائم و تدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار و الوصول إلى تسويات سلمية للصراعات و التوترات التي تعيشها المنطقة. و أكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو– متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010.

و نص البيان أيضا على أهمية تدعيم الشراكة الاجتماعية و الإنسانية و الشباب و دور المرأة و مشكل الهجرة و الحوار بين الثقافات و الحضارات و المجتمعات المدنية و مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و العنصرية و كراهية الأجانب، بالإضافة إلى الدور الذي ينبغي أن تلعبه اللجنة الأوروبية المتوسطية بصفتها الهيئة المركزية لتفعيل و رقابة و متابعة و تقييم الانجازات و المبادرات المعتمدة في إطار برشلونة [1].

4 مؤتمر مرسيليا(فرنسا):

[1]- Forum d'écocitoyenneté,(Stuttgart du 15-16/04/1999), la contribution des ONG à la conférence ministérielle euro- med des ministres des affaires étrangères Barcelone III (Stutgart).

hHP://www.mio-ecsde.org/old/bulletin/docs/bulle.16F.rtf(consulté le……..).

يعتبر هذا المؤتمر الرابع، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 16/15 نوفمبر 2000، و قد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى(في 2000/09/18) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21 و 22 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية [1] .

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 06/05 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لا سيما و أنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر.

ثم انعقد مؤتمر آخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22 و 23 أفريل 2002.

ثم مؤتمر لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس يومي 24 و 25 أكتوبر 2004، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية انعقد في لوكسبورغ في 30–31 ماي 2005و أهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية و العمل على أمن المنطقة المتوسطية و استقرارها و تطبيق الديمقراطية

[1]-عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص225.

و تشجيع الحكم الراشد [1] .و قد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

و في سنة 2007–2008 أصبح للشراكة الأورو– متوسطية صفة جديدة و من خلال إعلان مشترك لقمة باريس 2008 حول الاتحاد من أجل المتوسط هذا النص يتكلم على نقطتين: الشراكة الأورو–متوسطية انقسمت: "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" [2] و بالتالي الاتحاد لا يكون منظمة جديدة في السياسة الأوروبية المتوسطية و إنما يعتبر المولود الجديد لمسار برشلونة.

5 قمة باريس فرنسا[3]:

اجتمع رؤساء الدول و الحكومات الأورو– متوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجددا من أجل تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة سلام و ديمقراطية و تعاون و رخاء يقررون تبني الإعلان المشترك الذي ينص على [4]:

[1]- عمورة جمال، دراسة تحليلية و تقييمية للاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] - Brice Martin, le partenariat Euro-Med a l'heure de l'union pour la Méditerranée. Université pierre Mendes France, Institut d'études politique de Grenoble,2008, p10.

[3] -Reda Benkirane, « the Méditerranéen Union and the Geopraghy of closur ».Al jazeera centre for studies,13/08/2008,p01.

[4]- نقلا عن الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط باريس في 13 جوان 2008 تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية و لرئيس جمهورية مصر العربية.

أن عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط التي ترتكز على إعلان برشلونة و على أهداف السلام و الاستقرار و الأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل و التماسك الإقليميين.

و يذكر رؤساء الدول و الحكومات أيضا بالمركز الأساسي الذي يتمتع به حوض البحر الأبيض المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان.

إن رؤساء الدول و الحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورا هاما في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو-متوسطية و منها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي، بما فيه التغير المناخي و التصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، و مكافحة الإرهاب و التطرف، الارتقاء بالجوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و المفوضية الأوروبية، كما تضم الدول الأخرى في عملية برشلونة، و جامعة الدول العربية اعتبرت مدعوة لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة.

6 قمة مارسيليا (2008):

مثلت القمة الأولى (باريس 2008) تقدما هاما في الشراكة الأورو متوسطية و بينت التصميم الثابت للاتحاد الأوروبي.

و عقب اجتماع مارسيليا اقترح الوزراء إطلاق تسمية" الاتحاد من أجل المتوسط" بدل " عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط".

حيث قرر الوزراء مجددا تأكيد إرادتهم بالوصول إلى تسوية عادلة و شاملة للنزاع العربي– الإسرائيلي، طبق البنود المرجعية و المبادئ التي نص عليها مؤتمر مدريد.

كما يؤكد الوزراء على تطلعهم المشترك لتحقيق السلام و الأمن الإقليميين طبقا لإعلان برشلونة 1995 الذي شجع بشكل خاص على إقامة الأمن الإقليمي بالعمل على عدم نشر الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية بفضل الانضمام إلى مختلف الأنظمة الدولية و الإقليمية الخاصة بعدم الانتشار.

و انطلاقا من إعلان باريس الذي تبناه رؤساء الدول و الحكومات، وافق وزراء الخارجية الأورو– متوسطيين على الخطوط التوجيهية التالية [1] :

[1]- نقلا عن إعلان مرسيليا 3–4 نوفمبر 2008، ترجمة عن الفرنسية.

*الرئاسة المشتركة، * العلاقات مع البرلمانات و السلطات المحلية و الإقليمية،*برنامج عمل 2009،*مجالات التعاون،*الشراكة الاقتصادية والمالية،*إنشاء منطقة تجارة حرة أورو–متوسطية، *الحوار الاقتصادي،*التعاون الصناعي،*التعاون الاجتماعي و البشري و الثقافي،*فضاء أورو–متوسطي للتعليم العالي و البحث،*إبراز صور الشراكة.

خاتمـة الفصل:

عند دراسة الخصائص الاقتصادية للمنطقة المتوسطية تتضح لنا الفجوة القائمة بين دول شمال المتوسط المتقدمة و جنوبه و شرقه النامية، فدول الشمال تتميز بارتفاع الناتج القومي الإجمالي و نصيب الفرد منه، و تدني نسبة الأمية و معدلات وفيات

الأطفال، و لها مؤشرات اقتصادية و اجتماعية تعكس مدى ما حققته هذه الدول في تنميتها و تطويرها.

و بالمقابل نجد دول جنوب و شرق المتوسط تعاني من مشاكل انخفاض الناتج القومي الإجمالي و نصيب الفرد منه، و ارتفاع نسبة الأمية و معدلات وفيات الأطفال ارتفاع معدلات المديونية و خدمة الدين، و لها مؤشرات فقر و تبعية عالية، زيادة على تدني مستويات المعيشة و عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة للتأثر بالمتغيرات الخارجية.

تمهيد:

منذ الوهلة الأولى تسارعت دول المغرب العربي خاصة تونس و المغرب لإمضاء و توقيع اتفاقيات منفردة مع الاتحاد الأوروبي، و هذا في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات و تطور الأزمات في محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية بإضعاف سيادة البلدان النامية ومنها المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها التضمينية لمكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة،ذلك أن موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتل مندمج في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة [1].

أما عن مجالات الشراكة فيعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات و يتمحور حول تحرير المبادلات التجارية و ذلك برفع القيود على حركة المنتجات الصناعية أما بالنسبة للمنتجات الزراعية و الصيد البحري و المنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلزم جميع الأطراف و تضمن تحقيق مصالحها.

اعتمدت هذه الشراكة على مجموعة من البرامج و الآليات خاصة برنامج "ميدا" لتمويل مشاريع إصلاحية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

أما عن الأهداف التي يتم التأكيد عليها فهي:

- تنمية المبادلات و ضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

[1]- نجوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007.
أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام 2007.

- تسهيل التكامل و الاندماج بين دول الإتحاد المغاربي وبين هذه الأخيرة و الاتحاد الأوروبي.
- الاستفادة من التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.

المبحث الأول:العلاقات الاقتصادية الأورو-مغاربية

المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الأورو-مغاربية

يعتبر العامل الاقتصادي هو العنصر المهيمن على العلاقات الأوروبية المغاربية و هو راجع إلى اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي في المنطقة، خصوصا أن 50% من احتياطي النفط فيها يتركز في ليبيا و 64% من احتياطي الغاز الطبيعي يتركز في الجزائر فضلا عن توافر كميات أقل من احتياطي الغاز و النفط في تونس. فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي و حوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي التي تستورد أساسا من الجزائر. كما قد تعد الخطوط الملاحية في هذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الاتحاد الأوروبي بالطاقة باعتبارها معبر إلى مصادر الطاقة الواقعة في شرق منطقة البحر المتوسط و جنوبها [1].

شكل مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية-متوسطية تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلالها لتعزيز سياساتها المتوسطية في المنطقة و تهدف من ورائها إلى دعم مواقفها السياسية الإقليمية الهادفة للحد من التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي لبعض دول الاتحاد [2] الأوروبي. فالسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، متفقة بشكل كبير حول اعتماد سياسة اقتصادية أوروبية موحدة تجاه دول المنطقة، الأمر الذي ساعد

[1]- آ.كيه.رامازاني " الشراكة الأوروبية-المتوسطية: إطار برشلونة" سلسلة دراسات عالمية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 22 ، ص08.

[2] -Bernard paranque, Corine Grenier et Nadine Levratto,L'euro-méditerranéen :de l'espace Géographique aux note de coordination socio-économiques. L'Harmattan,2007,p109.

على بلورة سياسة اقتصادية أوروبية موحدة في إطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية مع دول المنطقة [1].

إن مشروع برشلونة هو في العمق وليد التحولات التي ترافق نهاية القرن:

أولا: العولمة التي أفرزها التداخل بين مسلسل تحرير المبادلات و تعميم التقدم التكنولوجي و التراجع عن تقنيات الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: الجهوية المتمثلة في ميلاد التجمعات الإقليمية التي تسعى إلى تأكيد إشعاعها في المحيط الدائر حولها.ففي هذا التوجه تقوم أوروبا بوضع صيغ نوعية للشراكة و التقارب مع الجهتين الجنوبية و الشرقية [2].

لقد تميز البعد الاقتصادي و المالي بأنه العنصر الأساسي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-المغاربية لذلك خصص هذا الفصل للشراكة الاقتصادية و التي بنيت على تعاون تجاري من خلال السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وتعاون اقتصادي يسعى لإحداث منطقة ازدهار و نمو، و تعاون مالي على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية في شكل قروض و معونات بغرض إنجاح التعاون التجاري و الاقتصادي[3].

المطلب الأول: واقع العلاقات التجارية الأورو-مغاربية (إقامة منطقة للتجارة الحرة)

تبرز مجالات التعاون بين الدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من أوجه التعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة، التجارة ، الاستثمار و الهدف منها العمل على تحقيق شراكة تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية و إجراءات

[1]- علي الحاج، سياسات دول التحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2005، ص193.

[2]- فتح الله ولعلو،المشروع المغاربي و الشراكة الأورو-متوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر، ط1، 1997، ص16.

[3]- عبد الرحمان تومي، " الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو- متوسطية. " مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 10، 2008، ص 49.

عملية لإقامتها، إضافة إلى التأكيد على الدول المغاربية لتحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة.

إن منطقة التجارة الحرة [1] تعتبر وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي و بالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية (أي الاتحاد الأوروبي كان يوقع اتفاقيات مع كل دولة مغاربية على حدا)، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، و خاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة، حيث تقرر لنشوء منطقة تبادل حر أورو- مغاربية يفترض [2]:

- تشبث أقطار اتحاد المغرب العربي بمطالبها من أجل ولوج أحسن لمنتوجاتها الفلاحية إلى السوق الأوروبية.
- اعتماد برنامج دعم الصناعات التصديرية المغاربية بهدف تحسين تنافسيتها ورفع قيمتها المضافة و تخص هذه العمليات فروع النسيج التي يمكن أن تفقد المنطقة المغاربية مواقعها المكتسبة.
- تحضير جواب ذي طبيعة صناعية حول آفاق منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية و هذا يفترض الشروع في دراسات مدققة حول مجموع النسيج الصناعي لأقطار اتحاد المغرب العربي على أساس أن الهدف هو إنجاز عمليات تحديثية للنظام الإنتاجي قصد تحسين تنافسيته.
- البحث من أجل الحصول على موارد تعويضية لانحدار الموارد الجمركية الناتجة عن إحداث منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية، من أجل ذلك يجب مساندة الإصلاحات الضريبية و البحث عن حلول مستديمة للحد من عبء المديونية

[1]- "منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة".

[2]- فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص32.

الخارجية و إنعاش سياسة استقطابية للاستثمارات الخارجية و خاصة الأوروبية في إطار الشراكة بقيادة الطرفين معا.

أما التسهيلات التي تقررت لإقامة منطقة التجارة الحرة فيما يلي[1] :

- ✓ الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، و تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.
- ✓ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ و الشهادات الخاصة به و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية و سيادة المنافسة و شهادة التقييس العالمي.
- ✓ إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، و تكامل الاقتصاد الوطني، أخذا بعين الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية.
- ✓ تحديث و تعديل البن الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج و إقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- ✓ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الاتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية.

الفرع الأول: حرية حركة السلع

[1]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية –حالة دول المغرب العربي- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004، ص 136.

يعتبر الميدان الصناعي هو المجال الذي تبنى عليه منظمة التجارة الحرة، كما أن عملية تحرير التجارة تسمح بتطور اقتصاديات الدول المغاربية لكن تطرح في نفس الوقت عراقيل يجب تخطيها.

أولا: السلع الصناعية

إن استفادة المؤسسات الصناعية الأوروبية من إنشاء منطقة التجارة الحرة يظهر من خلال توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية ، و تسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية ، هذا الانفتاح يشكل تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية المغاربية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية.

لذلك تضمنت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية إجراءات خاصة و كيفيات للتعامل مع السلع الصناعية عند استرادها أو تصديرها [1].

أ - الصادرات المغاربية للاتحاد الأوروبي: يتم إعفاء الصادرات المغاربية لدول الاتحاد من السلع الصناعية الناشئة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى و ذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (باستثناء السلع النسيجية و الملابس).

ب - صادرات الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية: تم الاتفاق على تحرير تجارة السلع الصناعية الأوروبية من كل قيود الكمية و التعريفة الجمركية عند دخولها لأسواق الدول المغاربية ، و لكن على مراحل وفق برنامج زمني طيلة المرحلة الانتقالية[2] ، و على أساس قوائم أساسية تحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية.

[1]- شريط عابد: مرجع سبق ذكره، ص138.

[2]- (هي المرحلة التي تسمح للمؤسسات الصناعية المغاربية إعادة هيكلتها و تأهيلها بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التجارة الحرة، و كانت محددة ب 12 سنة).

القائمة الأولى: و هي متكونة أساسا من سلع صناعية للتجهيز، يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها من طرف الدول المغاربية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع كل بلد مغاربي.

القائمة الثانية: و هي تحتوي على الموارد الأولية الصناعية، ذات المنشأ الأوروبي و غير منتجة لدى الدول المغاربية ، زيادة على قطع الغيار، يتم إلغاء الرسوم الجمركية و غير الجمركية عليها عدة حدى مدة أربع سنوات.

القائمة الثالثة: و هي تضم السلع الصناعية الأوروبية، و التي تنتج محليا لدى الدول المغاربية و تعتبر سلعا حساسة، فإنه يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق.

ج- إجراءات خاصة: تم الاتفاق على بعض الإجراءات كالتالي [1]:

- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مرجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك.
- يجوز للدول المغاربية اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة.
- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية.
- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، ما لم تسمح اللجنة المشاركة بمدة أطول.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن ثلاثة سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية و القيود الكمية.
- تقوم الدول المغاربية بإخبار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، و يتم التشاور حول الإجراءات و تحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها.

ثانيا: المنتجات و السلع الزراعية

في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية بقيت التعاملات التجارية في المجال الزراعي متشددة، حيث اتفق كلا الطرفين على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما و تخضع المنتجات الزراعية للدول المغاربية إلى رسوم جمركية و رقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي. و قد اتفق الطرفان على أن يتم تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المصنعة التي تهمهما معا كما و قد اتفقا على تحديد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولان اثنان الأول يتضمن قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية و تحديد حصة الاستيراد، بينما الثاني يتضمن قائمة المنتجات الزراعية لدول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية و الحصة المتفق عليها.

أ - المنتجات الزراعية: تخضع المنتجات الزراعية إلى ترتيبات مختلفة، فبالنسبة لترتيبات الواردات إلى الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية المغاربية تسمح باستيراد المنتجات المدرجة في جداول التي منشأها دول مغاربية إلى الاتحاد الأوروبي طبقا لشروط محددة، أما بالنسبة للترتيبات التي طبقت على الواردات للدول المغاربية من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي فاقتصرت على منتجات معينة يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المدرجة حسب قائمة محددة و متفق عليها.

ب - المنتجات الزراعية المصنعة: يتم التعامل من طرف الاتحاد الأوروبي مع السلع المصنعة على أساس أنها منتجات تقع بين حدين، حد السلع الزراعية و حد السلع الصناعية، لأنها تحتوي على نسبة مرتفعة من المكونات الزراعية و في الوقت نفسه قد تم إجراء عمليات صناعية عليها، و تخضع هذه المنتجات لإجراءات السياسة الزراعية المشتركة و ذلك بهدف المحافظة على أسعار داخلية أعلى من معدلات الأسعار السائدة في الأسواق العالمية (خاصة الأرز، السكر و منتجات الألبان)أما عن واردات الدول المغاربية من المنتجات المصنعة للاتحاد الأوروبي فقد قسمت إلى قسمين، الأول يتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، و تطبق هذه المعاملة بعد فترة عامين إلى ثلاثة من بدء تنفيذ الاتفاقية.

أما القسم الثاني فيتضمن قائمة تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تستفيد من تخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية [1].

ثالثا: تحرير تجارة الخدمات

توفر الخدمات [2] الصلات الأساسية بين العوامل الاقتصادية، كما تسمح للأسواق من تأدية وظيفتها بطريقة سليمة، كما و قد فاق نمو تجارة الخدمات نمو قيمة التجارة السلعية بين أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة، كما و تتميز الخدمات عن السلع بخاصيتين:أولهما أنها غير ملموسة (ليس لها كيان مادي) و الثانية أنها غير قابلة للتخزين فيتم استهلاكها بمجرد إنتاجها و يتطلب تحرير التجارة في الخدمات فرض التنسيق بين النظم القانونية القومية و بين الاتفاقيات بفرض الاعتراف بالمعايير و المستويات الخاصة بالدول المشاركة في الاتفاقية.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2]- يشير مصطلح الخدمات عادة إلى أوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي مثل: المحاسبة، التوزيع، أعمال المصارف و التأمين، السياحة، الصحة، التعليم، النقل، خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية...إلخ).

لقد وقعت كل من تونس و المغرب و الجزائر على اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي و لم يرد أي التزام محدد بتحرير التجارة في الخدمات و قد اعتبرت هذه الاتفاقيات مجرد التزامات و تعهدات كل طرف في ظل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (G.A.T.S).

و قد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة عناصر: أولها يتضمن اتفاق على الإطار الذي يرسي المبادئ والقواعد العامة التي تؤثر في التجارة الخدمات أما الثاني يتكون من التزامات محددة خاصة بالقطاعات بشأن المعاملة الوطنية أما الثالث فهو يتضمن التفاهم على الدخول في مفاوضات دورية لتحرير تجارة الخدمات تعتمد الدول المغاربية و خاصة تونس و المغرب على مدا خيل الخدمات السياحة بالرغم من أنها مازلت تشغل بصفة عقلانية و حقيقية بالنظر لما لها من إمكانيات من حيث الجانب و بدرجة أقل مدا خيل النقل الجوي و البحري.

الفرع الثاني: حقوق تأسيس الخدمات

لقد نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية –المغاربية على مجموعة من الأحكام و يجب على الطرفين احترمها و العمل بها.

أولا: حق التأسيس: يخضع حق التأسيس لترتيبات معينة تحددها الأطراف [1]المشاركة في الشراكة الأورو-مغاربية و تتفق بشأنها، نوجزها في الآتي:

- يمنح الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس[2] الشركات للدول المغاربية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لشركات مشابهة في أي دولة ثالثة.

[1]- من نص الاتفاقيات الثلاث .

[2]- التأسيس يعني حق شركات الاتحاد الأوروبي أو الشركات المغاربية القيام بالنشاطات الاقتصادية بواسطة إنشاء شركات تابعة و فروع في الدول المغاربية أو الاتحاد الأوروبي على التوالي. " الشراكة الأوروبية-المتوسطية: إطار برشلونة" سلسلة دراسات عالمية أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 22 ص08.

- يمنح الإتحاد الأوروبي إلى الشركات التابعة لشركات أي دولة مغاربية التي تؤسس في دولة عضو معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح إلى أي شركة متشابهة من الإتحاد الأوروبي.

- يمنح الإتحاد الأوروبي و الدول المشاركة فيه إلى الفروع الشركات المغاربية التي تؤسس في دولة عضو، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة إلى ما يمثلها من فروع شركات أي دولة ثالثة.

- يبذل الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية جهودهما لتفادي اتخاذ أي تدابير و إجراءات تجعل شروط تأسيس شركات كل طرف أكثر تقييدا من الحالة القائمة.

ثـانيا : تزويد الخدمات نصت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المغاربية على مجموعة من الأحكام يمكن تلخيصها في الآتي[1]:

- على الطرفين بذل مجهودهما للسماح تدريجيا بتزويد الخدمات من قبل لشركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي تؤسس في إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه.

- يجوز معالجة شروط الدخول المتبادل للسوق و توفير الخدمات من قبل الشركات الاتحاد الأوروبي أو شركات الدول المغاربية التي في إقليم طرف عدا طرف الشخص الذي قصد تزويد الخدمة إليه.

- يجوز معالجة الشروط الدخول المتبادل للسوق و توفير الخدمات في النقل البري بالطرقات و السكك الحديدية، و النقل البحري و الجوي بواسطة اتفاقيات محددة يتفاوض عليها الطرفين.

[1]- من نص الاتفاقيات الثلاث .

- أما عن النقل البحري، يتعهد الطرفين بالتطبيق الفعال لمبدأ الدخول بلا قيد إلى سوق النقل الدولي على أسس تجارية و الأخذ بمبدأ التنافس الشريف بين الناقلين.
- أشار الاتفاق على أن يتعهد الطرفين على التزاماتهم بموجب الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات خصوصا الالتزام بمبدأ معاملة الدولي الأولي بالرعاية على أساس تبادلي في قطاعات الخدمات.
- تلغي كافة التدابير المتخذة من جانب واحد عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ و أي عوائق إدارية أو فنية، و التي من الممكن أن تخلق قيدا أو يكون لها تأثير تميزي على حرية تزويد الخدمات في النقل البحري الدولي. و على كل طرف أن يمنح معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لبواخرها هو و للبواخر المستخدمة في نقل البضائع و الركاب.

<u>الفرع الثالث</u> : حرية المدفوعات و رأس المال

تعتبر أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالمدفوعات الجارية و حرية رأس المال مطابقة للتشريعات المطبقة لدي الدول المغاربية. فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية فإن حرية تدفقها، و السيولة و إعادة تحويل الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى الدول المغاربية هي القاعدة التي تبنى عليها حرية الحركة رؤوس الأموال.

هذا التحرر المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم

المحافظ المالية هو الاستثمار المباشر العقاري، كل هذا ارتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات [1] و في هذا لإطار نصت الاتفاقية على الآتي [2] :

- عملا بأحكام ما جاء في مواد الاتفاقية، سوق تخلو من كل القيود المدفوعات الجارية التي تتصل بحركة البضائع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال ضمن الاتفاقية.
- لن تكون هناك أي قيود على حركة رأس المال من الإتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية ، و على حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي.
- يخضع تدفق رأس المال للدول المغاربية إلى الاتحاد الأوروبي للقوانين السارية و المعمولة بها داخل البلدان المغاربية، باستثناء الاستثمار المباشر.
- يجري الطرفين المعنيان بالشراكة مشاورات متواصلة لغاية الوصول إلى تحرير كامل لحركة رأس المال، حالما تستوفي الشروط المنصوص عليها.
- عملا بالالتزامات الدولية للاتحاد الأوروبي أو للدول المغاربية، لن تتأثر التحويلات الخارجية للإستثمارت التي قام بها موطنو الاتحاد الأوروبي في الدول المغاربية.
- في ظروف استثنائية إذا تسببت حركة رأس المال بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في حدوث صعوبات بالغة في تطبيق سياسة سعر الصرف أو السياسة النقدية لدي أحد الطرفين، فإنه يجوز له اتخاذ إجراءات و تدابير وقائية فيما

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2]- من نص الاتفاقيات الثلاث.

يتصل بحركة رأس المال لمدة لا يتجاوز ستة أشهر، و نفس الشيء عندما تحدث صعوبات في ميزان المدفوعات لأحد الطرفين.

والواقع أن الآثار الإيجابية لإقامة منطقة التبادل الحر الأورو-مغاربية (المتوسطية) على الدول المغاربية ستكون غير مباشرة مثل تحسين القدرة على المنافسة المتولدة عن إلغاء السياسة الحمائية و تخفيض أسعار المواد المستوردة و اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية و النهوض بالمبادلات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، بل حتى المبادلات البينية المتوسطية التي يمكن تشجيعها بفتح الأسواق و تخفيض الحواجز الجمركية و قابلية تبديل العملات المحلية.

أما الآثار على الاتحاد الأوروبي فتمثل في رفع الصادرات باتجاه الدول المتوسطية و هذا ما يؤدي إلى تحوله إلى محور البناء الأوروبي–المتوسطي [1] .

كما لا ينبغي غض النظر عن الحقيقة مفادها أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين متناقضين هما الإتحاد الأوروبي مع كل عوامل انسجام السياسات التي يتبعها كمجموعة اندماج إقليمية من جهة و تقدمه في كافة المستويات عن جهة أخري. بينما الطرف الثاني يتمثل في الدول المغاربية مع كل تناقضاها الهيكلية الداخلية و تضارب سياستها الخارجية. بل و الصراعات القائمة بين بعضها (مشكل الصحراء الغربية) إلى جانب تخلقها الاقتصادي و الاجتماعي [2].

و من هنا يمكن الجزم على أن يبقي الطرق الأوروبي في مركز الشراكة مسيطرا على مجمل العناصر الأساسية المؤدية إلى تحقيق نمو و ازدهار اقتصادي قوي و مستمر بينما تبقي الدول المغاربية تابعة لها.

[1]- عزام محجوب، مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي ". في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (تحرير محمد محمود إمام). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997، ص609.

[2]- عامر لطفي، "الدائرة المتوسطية. العلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة". قضايا إستراتيجية، السنة الثانية، العدد 9، ماي 1999. ص22.

المطلب الثاني: واقع العلاقات المالية الأورو-مغاربية

يعتبر التعامل المالي محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة مغاربية في إطار الشراكة الاقتصادية، كما و أنه يمثل أساس أو مصدر لنجاح هذه الشراكة. و في هذا الإطار تم التأكيد في مؤتمر برشلونة خاصة على الجانب المالي، و على إقامة منطقة التبادل الحر و الوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول [1].

فقد عمد الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول المغاربية من خلال تمويل المشاريع و المساهمة في نجاح عملية تأهيل اقتصاد الدول المغاربية.

و يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ الشراكة و لتطبيق التزاماتها، و يقدم هذا البرنامج إجراءات الدعم الفني و المالي التي تناسب هياكل الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المغاربية.

اعتمد هذا البرنامج في جويلية 1996 من طرف مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي ليدخل حيز التنفيذ في 02 أوت 1996 و يختص بمنح المساعدات المالية للدول المتوسطية التي تدخل ضمن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و تتمثل الجوانب المالية المتعلقة باتفاقية الشراكة فيما يلي:

أولا: برنامج ميدا

ثانيا: قروض البنك الأوروبي للاستثمار

الفرع الأول: آليات التعاون المالي الأورو-مغاربي

أولا- برنامج ميدا:

[1] - Smail Kouttroub, « les relations euro- méditerrané dans la période post-élargissement ». les cahiers du cremoc, p 47.

تعتبر المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية إلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة عن طريق بروتوكولات مالية مهما كان حجم الإصلاحات المعتمدة و المنجزة يتم التفاوض عنها مع هذه الدول و على أثر مؤتمر برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأوروبية – المتوسطية ما يسمى ***برنامج ميدا (MEDA)*** [1] بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار ***(B E I)*** فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، و مدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية و كذا احترام حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية في هذه الدول[2].

برنامج ميدا يهدف إلى تقوية الاستقرار السياسي و الديمقراطية، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة أورو-متوسطية، و تطوير التعاون الاقتصادي و الاجتماعي، و الرفع من المقومات الإنسانية و القيم الثقافية[3] .

هذا البرنامج يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد [4] (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار و قد تم تخصيص ما يقارب 90% من القروض بشكل ثنائي و 10% من القروض المتبقية تم توجيها لتمويل مشاريع التعاون الجهوري[5].

و ثم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات التالية:

---

[1]- MEDA : abréviation de (mesures d'accompagnement)

[2]- عمورة جمل، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية .مرجع سبق ذكره ، ص207.

[3]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[4]- عمورة جمل ، مرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] -Stephane. C.Calleya, evaluating euro-mediterranean relations. London and New York :Routledge,p85-86.

- المساهمة في التحول الاقتصادي : و الهدف من تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر و ذلك بتحسين تنافسيتها.
- تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و تخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية.
- دعم التعاون الجهوي و الإقليمي و يتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي.

و لعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي[1]:

- دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي: (600 مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20 % من مجموع الالتزامات)
- التعاون الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص: (1035 مليون أورو أي 30% من مجموع الالتزامات)
- دعم القطاع الاجتماعي (الصحة، التربية ، الصناديق الاجتماعية، وهذا من أجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي (1 مليار أورو، 29% من مجموع التزامات ميدا)
- النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235 مليون أورو أي 7% من مجموع التعهدات الإجمالية)

[1]-عمورة جمل، مرجع سبق ذكره، ص208.

Conférence ministérielle euro-med (Marseille 15-16 Novembre 2000), les relations euro-med

hHp://www.france.diplomatie.fr/index.html.

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج ميدا.

أما المرحلة الثانية لبرنامج ميدا، فقد تمت الموافقة في نوفمبر 2000 على قواعد جديدة لإقامة هذه المرحلة من هذا البرنامج في الفترة مابين 2000 حتى 2006 و تبلغ الأموال المخصصة للمرحلة الثانية 5.35 مليار أورو، و يقدم الدعم في شكل منح و يحتوي برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم[1].

الجدول رقم (2): يوضح الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية

الوحدة: مليون أورو

برنامج ميدا (MEDA) (1995-1999)			برنامج ميدا (MEDA II) (2000-2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995-1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000-2003)		
البلـــد	التعهـــد	الدفـــع	البلـــد	التعهـــد	الدفـــع
الجزائـر	164	30.2	الجزائـر	1812.2	32.6
المغـرب	656	127.6	المغـرب	524.6	279.3
تونـــس	428	168	تونـــس	305.9	243.2
المجمـوع	**1248**	**325.8**	**المجمـوع**	**1011.6**	**555.1**

المصدر: عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص217.

[1]-زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو_جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري".مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد1،ص53.

1-الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية:

من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن برنامج (MEDA I) لسنة (1995-1999) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب،تونس) بـ 1248 مليون أورو و أن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو، أي نسبة التعهدات تمثل 26% في حين نجد برنامج (MEDA II) لمدة أربع سنوات (2000-2003) و صل مبلغ الالتزامات 1011.6 مليون أورو أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات يتمثل في 555.1 مليون أورو أي بنسبة 55%.

فيما يخص الجزائر، المساعدات المقدمة لها هي ضئيلة إذا ما قورنت بما تم تقديمه لكل من المغرب و تونس، و هذا رغم المكانة الإستراتيجية لها في المنطقة.

و لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية برشلونة برنامج ميدا خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المغاربية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي و إقامة مشاريع إنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوروبي تمهيدا لدخولها السوق المشتركة.

و تتلخص هذه الخطة بإعداد و تطوير برامج الخطط الوطنية حيث تتضمن الإستراتيجية المالية لخطط "ميدا" مشاريع و خطط لكل دول من الدول المتوسطية على حدا « *programmes indicatifs nationaux* »

و خططا و برامج تشمل المنطقة بأسرها « *programmes indicatifs régional* ».

يحتوي "ميدا" على العديد من البرامج نذكر منها على سبيل المثال « LIFE » و هي الأداة المالية للبرنامج من أجل دعم و تمويل مشاريع حماية البيئة في الدول المتوسطية، و برنامج « SMAP » لمكافحة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط و برنامج « EUMEDIS » الذي يدعم التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي

و الدول المتوسطية في قطاع المعلومات و بناء شبكات الاتصالات الإلكترونية المشتركة [1].

2-تقييم برنامج ميدا « MEDA »:

تعتبر المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا غير كافية بالنظر إلى احتياجات الدول المتوسطية، و بالإضافة إلى القيود الكمية (من حيث حجم المبالغ) فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء و التعقيد في الإجراءات فعلى سبيل المثال [2] سنة 1996 نص قرار المجلس الأوروبي على تخصيص 900 مليون أورو و لم يصرف منه إلا مبلغ 50 مليون أورو، لكن تم استدراك هذا التأخر سنتي (1998-1999) فاستفادت المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة من 1.8 مليار أورو منها 60% كإعانات ممنوحة من ميزانية الاتحاد الأوروبي و 40% في شكل قروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، حيث ساهم صندوق ميدا سنة 1999 ب 937 مليون أورو منها 56 مليون أورو خصصت لدعم اتفاقيات السلام.

ثانيا: البنك الأوروبي للإستثمار

[1]-Bichar Khader , l'Europe pour la Méditerranée de Barcelone à Barcelone (1995-2008) l'HARMATTAN 2009, p56.

[2]- بوعلي هشام، الشراكة الأورو-متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص47.

و هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوربي، و يتركز البنك على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تكوين رأسماله كما يتمتع بالاستدلالية المالية، و تتمثل مهمة البنك

في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي و المتمثلة في تمويل المشاريع الأوروبية طويلة الأجل داخل منطقة الشراكة.

و أهم الطرق المستخدمة من طرف البنك الأوروبي لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة هي:

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو.
- تدعيم رأس المال المخاطر.
- قروض مباشرة (القروض الفردية) (لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو).

و منذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (الطاقة، الاتصالات،البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ما قيمته 7.4 مليار أورو منها 6.4 مليار أورو كقروض ميسرة و1 مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية [1].

الفرع الثاني : محتوى المساعدات المالية المغاربية

[1]-محمد بو مزة ، "تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية "، مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول: الشراكة الأورو-متوسطية، جامعة سطيف،2004، ص6-ص11.

يعتبر برنامج ميدا إحدى أدوات نجاح الشراكة الأوروبية مع كل دولة مغاربية على حدى، و التي تستهدف إتاحة إطار للحوار الملائم لدعم العلاقات القائمة بين الطرفين في جميع المجالات التي يعتبرونها ملائمة و كذا تحديد شروط التحرير

التدريجي لمبادلات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، و ضمان الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة فيما بين الأطراف من خلال الحوار و التعاون.

أولا: المساعدات المالية لتونس:

قامت تونس بتوقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و اعتبرت أول بلد متوسطي يدخل في إطار الشراكة. هذا الاتفاق دخل حيز التطبيق في 1 مارس 1998، و بالتالي استفادت تونس من مساعدات مالية أوروبية في إطار برنامج ميدا من خلال حصص مالية في شكل مساعدات مالية وفق فترتين تمتد الأولى من عام 1995 إلى غاية 1999 و هي تغطي برنامج ميدا I، ثم الثانية سنة 2000 إلى غاية 2002 و تغطي برنامج ميدا II [1] و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس [2] في إطار برنامج ميدا مبلغ 734 مليون أورو، حددت حصة الفترة الأولى بمبلغ 428 مليون أورو، و الثانية بمبلغ 305.9 مليون أورو، أما التسديدات المحصلة بلغت قيمتها 411.2 مليون أورو من أصل 734 مليون أورو أي لم تتجاوز نسبة التسديد 50%.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[2]- إحصائيات الجدول رقم -2-.

تعتبر تونس شريكا مهما للاتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي و أحد أكبر المستفيدين من المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا، و قد برهنت على قدراتها الواسعة في الاستفادة من خلال الإصلاحات التي قامت بها.

تعد إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون مع تونس تستجيب لأهم الأوليات المبرمجة بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة و التي تمثل أساسا : [1]

- تحرير التجارة الخارجية و الاندماج الاقتصادي جنوب – جنوب.

- الإصلاحات الاقتصادية، و قوية الهيئات الاقتصادية للسوق.

- عصرنة مصالح التطور و المنشآت الاقتصادية.

- تثمين الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية.

يتطلب اتفاق الشراكة التونسية الأوروبية من الهياكل الاقتصادية الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي، تقوم أساس تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة، و لهذا إطار من المؤكد أنه على تونس مواصلة الإصلاحات، و تحقيق المزيد من النجاحات الاقتصادية، و استقطاب المزيد من الاستثمارات و يظل كسب رهان الشراكة مع أوربا متوقفا على عدة عوامل أهمها: [2]

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2]- سميرصارم، أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

1 -قدرة المؤسسات و الشركات التونسية على المنافسة بعد استفادتها من المساعدات الأوربية و رفع الإجراءات الحمائية عنها.

2 -مواصلة الدولة لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد.

3 -الاستمرار في الانفتاح.

4 -الرفع من حجم الصادرات.

و لتهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية التنموية الشاملة بتنظيم استشارة وطنية واسعة لبلورة تصورات مختلف الفئات و القوي، و استشراف الأفاق المستقبلية للتنمية من منطق التخطيط على أساس صحيح من المعطيات و المشورة الاجتماعية.

ثانيا المساعدات المالية للمغرب:

استفادت المغرب من مساعدات مالية أوروبية في شكل هبات ضمن برنامج ميدا على فترتين تمتد الأعلى من عام 1995 إلى 1999 و تغطي برنامج ميدا I، ثم الفترة الثانية من عام 2000 إلى غاية عام 2002 و تغطي برنامج II، و قد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الأوروبية الموجهة للمغرب في إطار برنامج ميدا مبلغ 1180 مليون أورو، حددت الحصة الأولي بمبلغ 656 مليون أورو، و الثانية بمبلغ 524 مليون أورو . أما تسديدات التي ثم الحصول عليها لا تتعدي 406.9 مليون أورو، أي لم تتجاوز هذه التسديدات الفعلية نسبية 30 % مما هو محدد[1] .

إستراتجية الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي مع المغرب تستجيب لأهم الأولويات المبرمجة من خلال برنامج ميدا II الذي يغطي الفترة 2000-2002 و ذلك بغرض التطبيق الفعلي لاتفاقية الشراكة، هذه الأوليات تتمثل في أهم الإجراءات التي من شأنها إنجاح هذه الشراكة مثل تحرير التجارة الخارجية و تدويل اقتصاديات المغرب، و

[1]- شريط عابد : مرجع سبق ذكره، ص 179.

ضمان نجاح الإصلاحات الاقتصادية، الجهاز الإنتاجي، و تقوية المنشآت القاعدية، وتثمين العامل البشري، و التخفيف من الضغوط الاجتماعية [1].

و لتحسين العلاقات الأوروبية – المغربية فمن الضروري أن يقيم الشركاء حوار حول السياسة الاقتصادية،و وضع التنسيق للسياسة الاقتصادية الأوروبية-المغربية من خلال التعاون بين اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و جماعات المصالح الاقتصادية المغربية. فالشركات هي الجهات الفاعلة الأساسية في تحسين الوضع و تحرير التجارة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمار [2].

ثالثا المساعدات المالية للجزائر:

تعتبر الجزائر أخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و يعد برنامج ميدا الوسيلة أساسية لتقوية هذه الشراكة. فقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2003 بمبلغ 345.2 مليون أورو (حسب الجدول رقم (2)) ، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، الفترة الأولى 1995-1999 (ميدا I) تغطي 164 مليون أورو، أما الثانية 2000-2002 (ميدا II)تغطي 181.2 مليون أورو. بلغت التسديدات الفعلية مبلغ 62.8 مليون أورو أي ما يعادل 15.4 % من مجموع المبلغ المحدد [3].

و رغم هذه الاستفادة إلا أن الجزائر قد استفادت بمبالغ ضعيفة في إطار برنامج ميدا I بالمقارنة مع جيرانها (تونس و المغرب) [4] و الذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أفريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك

[1]-المرجع نفسه، ص 180.

[2] -BOUZALGHA KARIM, MAROC – UNION EUROPEENNE : VERS UN STATUT AVANCE « MEMOIRE, MASTER II RECHERCHE : DROIT DES RELATIONS ECONOMIQUE INTERNATIONALES, UNIVERSITE DE : GERBY PONTOISE, 2008, P23.

[3]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص180.

[4]- صماره محمد سليم، التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ، مرجع سبق ذكره، ص279.

الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري،و تأهيل المؤسسات الصناعية و تقوية البنية التحتية، و إحداث الاستقرار الاجتماعي و الأمني [1].

فالإستراتيجية المستخدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لإنجاح عملية الشراكة مع الجزائر تستجيب لأهم المتطلبات و الأولويات المبرمجة للفترة 2002-2004 و التي تطمح الجزائر من خلالها إلى تجسيد الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الوحدات الصناعية، إصلاح المنظومة البنكية، ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل و كذا تكوين المسيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار الإنعامات على الاقتصاد الجزائري [2].

المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي

الفرع الأول: تحديد مجالات التعاون الاقتصادي

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع الدول المغاربية الثلاث، و هي متشابهة لحد كبير و تتلخص فيما يلي [3]:

- التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على المدخرات المحلية الموجهة إلى الاستثمار المحلي، و الاستثمار الأجنبي المباشر، و التأكيد على أهمية خلق مناخ لائق للاستثمار، و إزالة كل ما يعترضه من عقبات مهما كان شكلها و مصدرها، بما يعزز و يقوي عمليات نقل التكنولوجيا و تشجيع صادرات البلدان المغاربية و الرفع من قيمتها.

[1] - Sian Lewis Anthony , les initiatives en matière de réforme judiciaire dans la région euro-méditerranéenne. Copenhague : réseau euro-méditerranéen des droits de l'homme, 2008, p23.

[2] - بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] - زكي حنوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، مجلة آفاق اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، العدد 82، 2000، ص18.

- تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم و تنشيط التعاون الإقليمي، و الحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا هاما قويا و حاسما في بناء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر ركيزة و هدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغاربية.

- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض و العمل على خلق بيئة إدارية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة، مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطة و الصغيرة.

- العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية و حماية البيئة، و تشجيع البرامج متعددة الأطراف القائمة، و مراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من آثارها السلبية.

- الاهتمام و المحافظة على الثروة السمكية، خاصة بالنسبة للمغرب، و إدارتها بصورة سليمة و العمل على تنميتها، و العمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

- تعزيز التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة ، و الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأوروبية-المغاربية، على توفير الإطار المناسب لتسهيل استثمارات شركات الطاقة، و تسيير نشاطها في مد شبكات الطاقة و الرابط بينها.

- إعطاء أولوية للموارد المائية و تنميتها و حسن إدارتها، و تعزيز التعاون في هذا المجال لما يكتسبه من أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي.

- التعاون في تحديث الزراعة و إعادة هيكلتها و تعزيز التنمية الريفية المتكاملة.

- التعاون في تقوية و تحسين البنية الأساسية، و النهوض بشبكات الطرق و تكنولوجيا المعلومات، و تحديث الاتصالات، ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا الصدد.

- تعزيز طاقة البحث و التطوير، و إعطاء الأهمية القصوى للعلم و التكنولوجيا باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية)، و ما تتطلبه من توفير القاعدة العلمية و التكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة و توظيفها لاستمرار التنمية.

- المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما و تدريبا و ثقافة عبر إعداد و تمويل برامج تدريبية و توفير وسائل التكنولوجيا و أدواتها لدعم هذه البرامج.

- إنشاء شبكة معلومات مغاربية أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث و الاستكشاف و المنجزات الحديثة في أوروبا، ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث و التطوير المغاربية مع إلزامية التنسيق بين هذه المراكز و مثيلاتها في الدول الأوروبية.

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في مجال النقل بين الدول، و تكيفه مع نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، و تعزيز التخطيط الإقليمي.

- العمل على تنسيق الأساليب، و تجانس المنهجيات، و محاولة خلق قاعدة في تداول الإحصائيات بشأن التجارة و السكان و الهجرة و كل المجالات التي تغطيها الاتفاقية.

- تحسين المعرفة في تطوير السياحة، و دعم المزيد من الإتقان المهني و خاصة فيما يخص إدارة الفنادق، و تبادل المعلومات بشأن خطط تطوير السياحة و مشاريع التسويق السياحي، و العروض السياحية، و المعارض.

و حتى تكون متابعة فعالة لأساليب و مجالات التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة مغاربية من جهة أخرى، تم إعطاء طرق و أنماط لتنفيذ هذا التعاون و الإلمام بكافة مجالاته.

الفرع الثاني: الميادين الأساسية للتعاون الاقتصادي

إن التوجه إلى التعاون الاقتصادي سيؤدي إلى متابعة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات، و تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بغرض توفير فرص العمل و توزيع الدخل، و تزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية و ضمان الاستقرار الاجتماعي، زيادة على تدعيم القطاع الخاص و خوصصة المؤسسات العمومية.

و من هنا نجد أ ن أولويات التعاون الاقتصادي تتمحور حول ثلاثة ميادين أساسية هي: الإصلاحات الهيكلية و تأهيل المؤسسات، و الاستثمار الأجنبي المباشر و أخيرا تدعيم القطاع الخاص [1].

أولا: الإصلاحات الهيكلية

إستراتيجية التأهيل الصناعي ضرورة حتمية لتكييف صناعات الدول المغاربية مع متطلبات منطقة التجارة الحرة الأوربية-المغاربية من جهة، و للمطابقة مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى، لهذا كان لزاما على هذه الدول إتباع سياسات إعادة هيكلة لهياكلها الصناعية، وتم تطبيقها خلال المرحلة الانتقالية التي انتهت بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية يكون فيها مستوى المنافسة متقاربا.

فعملية تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول المغاربية تتطلب أموالا خاصة و إجراءات واضحة من طرف السلطات العمومية من شأنها تسهيل العملية، ووضع

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص152.

الأسس التي تديرها وتتابع تطوراتها، ذلك أن عملية التأهيل الصناعي تتطلب برنامجا واسعا للعمل بغرض إعادة هيكلة المؤسسات و تكييفها [1].

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

المستثمرون الأجانب هم أصحاب رؤوس الأموال المتراكمة عبر السنين لدى عدد من الأفراد و الشركات متعددة الجنسية و البنوك دولية النشاط، و يحمل أغلب هؤلاء المستثمرون جنسيات من الدول المتقدمة، و يوجد هؤلاء المستثمرون في وضعية تنافسية على الصعيد الدولي بغرض توظيف أموالهم و تحقيق رأس المال [2].

و يكمن التمييز بين نوعين للاستثمار:

الأول يهتم بالاستثمار في الأسهم و السندات لشركات خارج الحدود الوطنية و النوع الثاني من الاستثمار هو ذلك الذي يهتم بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

و تماشيا مع أهداف التحرر الاقتصادي للدول المغاربية في إطار الشراكة الأوروبية ، و ضمان لإنجاح هذه الاتفاقيات و الرفع من معدلات التجارة الخارجية للدول المغاربية تحضيرا للدخول في فضاءات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية و نجاح التعديلات الهيكلية التي تقوم بها، و خاصة إعادة تأهيل القطاع الصناعي، و خوصصة القطاع العام. قامت هذه الدول بإحداث تغييرات على سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم و الظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، و ما يتطلبه ذلك من الاتجاه نحو الاقتصاد الحر[3].

و الاتحاد الأوربي يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر و دخول رؤوس الأموال الأجنبية للدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة.

ثالثا: تدعيم القطاع الخاص

[1]- شريط عابد، مرجع نفسه، ص153.

[2]- نفس المرجع، ص158.

[3]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص159.

تعتبر عملية التحرر الاقتصادي، و حرية المبادلات التجارية، التي اعتمدتها الدول المغاربية كسياسة لدفع مستوى الكفاءة الاقتصادية بشكل عام تؤهلها للمنافسة الاقتصادية في إطار منطقة التجارة الحرة التي تنشأ بين الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة. فإنه من الضروري أن تولي أهمية كبرى لخوصصة المؤسسات باعتبارها الركيزة الأساسية لهذا التحرر الاقتصادي [1].

فقد اعتمدت الدول المغاربية برامج لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، و ذلك انطلاقا من قناعتها بالأهداف التي ستحققها من وراء تطبيق هذه البرامج سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولعل أبرز هذه الأهداف تكمن في :

تحقيق الكفاءة الاقتصادية و التكنولوجية و نمو قطاع الأعمال الخاص و تحقيق درجات عالية للمنافسة و تنمية أسواق رأس المال، و تخفيض الضغط المالي على الدولة و تشجيع الاستثمار الأجنبي، و تحقيق معدلات عالية للتشغيل و لو على المدى البعيد [2].

و لعل أهم الركائز التي تقوم عليها برامج الخوصصة و التي تسهل البلوغ إلى هذه الأهداف ما يلي [3]:

- يجب أن يكون البرنامج الوطني للخوصصة جزء لا يتجزأ من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي.
- وجود سوق قوية و تنشيط للأوراق المالية تعتمد من خلال سوق النقود، و سوق رأس المال، و سوق الأوراق المالية، و ذلك لتشجيع الادخار و جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

[1]- المرجع نفسه، ص169.

[2]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص170.

[3]- محمود خل المسافر، العولمة الاقتصادية، بغداد: د.م.ن، 2002، ص88.

- توافر البيئة القانونية و التشريعية، أي إصدار تشريعات تتماشى و النظام الجديد الذي يشجع الملكية الخاصة.

- ضرورة اهتمام الدولة بالبنية الأساسية و المرافق العامة و إقامة المدن الصناعية موزعة على كامل التراب الوطني.

المبحث الثاني: صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو-مغاربية

على المستوى الاقتصادي هناك فوارق متعددة و متفاوتة بين دول منطقة المغرب العربي و دول الاتحاد الأوروبي نذكر منها: ارتفاع معدل النمو السكاني و الناتج القومي و الدخل الفردي، و أنظمة السوق، و كذلك القاعدة الصناعية و الزراعية و دورها في الإنتاج و الاكتفاء الذاتي و الصادرات. فالعلاقة بين الضفتين تتسم بالتبعية الاقتصادية و التنمية غير المتكافئة. إذ أن دول المنطقة المغاربية تبقى دائما في تبعية للاتحاد الأوروبي.

أما على المستوى السياسي فيمثل الطرف الأوروبي ثاني قوة عالمية من حيث الدور الذي يلعبه إقليميا و دوليا.

المطلب الأول: الآثار المرتبة عن الشراكة الأورو-مغاربية

تحمل اتفاقيات الشراكة في مضمونها بعض الآثار منها ما هو ايجابي و الآخر سلبي يمكن تلخيصها في ما يلي:

<u>الفرع الأول</u>: الآثار الإيجابية

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية لاتفاقيات الشراكة الأرو-مغاربية في ما يلي [1]:

- تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الموقعة لهذه الاتفاقيات.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني و حل العديد من القضايا العالقة في المنطقة.
- التحرير التدريجي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و جلب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية و ذلك بزيادة الدعم الفني و الإداري و التنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي.
- تقديم العون التقني في مجال التعليم و التدريب المهني و تدعيم البحث و التطوير في الدول المغاربية.
- الاستفادة من اكتساب الخبرات و المهارات و القدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- تقديم المساعدات المالية و الفنية لمقاومة التلوث البيئي و ضمان الاستخدام العقلاني للموارد المائية و الطاقة و غيرها.
- زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا.
- تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية و المساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، و توفير الشروط الملائمة

[1]- سلوى محمد مرسي، الشراكة الأورو-عربية، مالها و ما عليها و سبل تفعيلها، "الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة فرحات عباس: سطيف، 8-9 ماي 2004، ص5-ص7.

لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي.

- المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع الإنتاجي، المصرفي و التأمين.
- التعاون مع الدول العربية لتنمية و تطوير النقل و ما يرتبط به من إعادة بناء و تحديث البن التحتية المتمثلة في الطرق و الموانئ و المطارات، و كذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري و السكك الحديدية و حركة الحاويات و غيرها.
- تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي و هذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

تتمثل الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية-المغاربية فيما يلي [1]:

- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة و بين كل دولة مغاربية على حدى، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية و أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

- استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية-العربية لم يكن في صالح الدول المغاربية المتوسطية، بمعنى آخر أن الاتحاد الأوروبي يمارس

[1]- نفس المرجع، ص8- ص10.

سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول المغاربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات، و إذا كانت الدول المغاربية تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعدى الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، و كذا مواسم التصدير لبعض المنوجات الزراعية.

- ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية (المغاربية خاصة) مقارنة مع العديد من الدول الأخرى الأوروبية، و يرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي، و كذا إلى غياب الشفافية و النظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب و تشجيعهم على الاستثمار في هذه الدول.

- ضعف المساعدات المالية و المعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية المتوسطية.

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية و تحرير المبادلات، و ما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات.

- المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي [1] لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي.

- تتجاهل الشراكة الأورو-مغاربية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية (المغاربية) إلى وطنها العربي و التزاماتها المقررة بموجب المواثيق و

[1]- المقصود بالمنشأ التراكمي هو أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى و لم يتم إنتاجه في ذلك البلد بنسبة 100% أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعه في أكثر من بلد.

المعاهدات و الاتفاقيات الموقعة في إطارها خاصة معاهدة الدفاع و التعاون الاقتصادي العربي المشترك، و اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و اتفاقية السوق العربية المشتركة.

- عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول جنوب جنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي و التقني المدروس الذي يتميز به أداء الاتحاد الأوروبي.

- إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا و اقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و اقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك و الصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية و انكماشية [1].

- غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب التي تستفيد من مدا خيل معتبرة من العمال المهاجرين.

- لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي و المتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي و ضمان تأمينها.

- لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني و العلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، و لم تشمل التحول التكنولوجي و التحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.

- التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل *(Non Réciprocito)* الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.

[1]- هاني حبيب، الشراكة الأورو-متوسطية، مالها و ما عليها. سوريا: د.م.ن، 2003.

- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا [1].
- إنها اتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية و الزراعية و اقتصاديات تتميز بالتنوع و كثافة التكنولوجيا.

المطلب الثاني:انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية

إن آثار اتفاقية الشراكة يختلف وقعها من بلد لآخر سواء ايجابيا أم سلبيا و ذلك حسب هيكل صناعاته، و هيكل صادراته و وارداته، و حسب نوعية المنتوجات التي يتعامل بها تجاريا، و لكن الآثار السلبية الموجودة علة اقتصاديات البلدان المغاربية خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، تحدث اختلالات في توازناتها على جوانب مختلفة: اقتصادية و سياسية و اجتماعية.

فالقول بالتوقيع على اتفاقية شراكة يفيد الطرفين أو على الأقل يكون هناك تقارب من حيث القوة الاقتصادية و السياسية فمن هنا يطرح السؤال: ماهي انعكاسات الشراكة على المنظومة الاقتصادية للدول المغاربية؟

الفرع الأول: انعكاسات التحرر التجاري: [2]

[1]- قدي عبد المجيد، الجزائر و مسار برشلونة " الندوة الدولية للاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو-عربية" .جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص2.

[2]- شريط عابد، مرجع نفسه، ص 183.

تتمثل القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل أسواق الدول الأعضاء دون أي حواجز أو تمييز، و يلتزم الطرفان الموقعان على الاتفاقية تجنب أية إجراءات أو ممارسات تسعى بشكل أو بآخر للتمييز بين منتجات أحد الأطراف و المنتجات المشابهة الآتية من طرف آخر. و تجدر الإشارة إلى وجود أربعة أنظمة تجارية مختلفة حسب ما تنص عليه اتفاقية الشراكة في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع.

1 -النظام الأول: يخص المنتجات الصناعية المحررة تماما للاستيراد، و ذلك منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و تشمل هذه الفئة المعدات الصناعية التي لا تصنع محليا، و تعتبر الرسوم الجمركية والضرائب الماثلة المفروضة عليها لاغية بدءا *من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ*. و هذه المنتجات تمثل 12% كمتوسط إجمالي لواردات الدول المغاربية.

فالتحرير الكامل و الفوري لاستيراد هذه الفئة من المنتجات يضع الدول المغاربية أمام خيارات صناعية همة في الأجلين المتوسط و البعيد، و انطلاقا من أن هذه المنتجات لا تنتج محليا فهي لا تلقى منافسة، لكن الوضع قد يختلف بتطور القدرات العلمية و التكنولوجية و الصناعية المغاربية، و يمكن اعتبار استيراد هذه المعدات دون أدنى حماية سوف يعرقل أي تقدم في صناعة هذه المعدات، إن لم يقض عليها تماما و بالتالي يؤثر على عملية تحديث الإنتاج الصناعي.

2 -النظام الثاني: يخص المنتجات الصناعية الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي و التي يتم تدريجيا استيرادها، و هي تشمل المواد الأولية، و المنتجات المصنعة الأوروبية و التي تضع محليا و تمثل حوالي 80% كمتوسط إجمالي واردات

الدول المغاربية من الاتحاد الأوروبي. تخضع هذه المنتجات إلى تخفيضات سنوية متتالية على الرسوم و الضرائب الجمركية وفق جداول زمنية مسايرة لخطة تكيف الصناعات المغاربية على القدرات التنافسية الدولية و المحلية. كما تجدر الإشارة إلا أن هذه المنافسة اللامتوازنة ستؤدي إلى تهديد 30 % من المنشآت الموجودة داخل البلدان المغاربية بالرغم من وجود مؤسسات صناعية مغاربية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية.

و بعبارة أخرى، فإن الآثار المترتبة على النشاط الإنتاجي للدول المغاربية جراء هذا الانفتاح و التحرر التجاري متعددة يمكن أن تسبب في تخلي البلدان المغاربية عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها للحماية، و إغلاق وحدات إنتاجية، و إعادة هيكلة وحدات إنتاجية أخرى قادرة على اكتساب وضع تنافسي [1].

3 -النظام الثالث: و يخص المنتجات الصناعية المفروض عليها ضريبة الاستيراد و هذه الفئة تخص منتجات الصناعة الزراعية و الغذائية، حيث أن التجارة الخاصة بها تخضع للضريبة الخاصة بالعنصر الزراعي المكون للمنتوج الصناعي الزراعي، و الهدف من وراء هذا هو حماية الصناعة الزراعية الأوروبية من منافسة المنتوجات الصناعية الزراعية المغاربية توجد العديد من العقبات دون نفاذ صادرات البلدان المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

هذا الإجراء الذي تعتمده دول الاتحاد الأوروبي على صادرات الدول المغاربية من المنتجات الصناعية الزراعية سينعكس سلبا على تنمية و تطوير هذا القطاع الحيوي.

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص183.

4 -النظام الرابع: و يخص المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري، و هي الفئة التي يخضع استيرادها لبروتوكولات خاصة تتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، و التي لا يستطيع تقديم تنازلات بشأن تحرير التجارة فيها، إذ أنها مرتبطة بالتوازنات الداخلية للتركيبة السياسية. في هذا الصدد عن فكرة التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية بفكرة التحرير التدريجي، دون أن يؤدي ذلك إلى التحرير الكامل ، هذه السياسة ألحقت أضرارا بالزراعة المغاربية.

أما بخصوص تحرير تجارة الخدمات، و التي تبقى مثلما حددتها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من القيود و الإجراءات الإدارية، فمن الواضح أن تكون لها نتائج سلبية على الدول المغاربية. فمن المعلوم أن قطاع الخدمات لديه أنشطة كثيرة. وباعتبار أن الدول المغاربية تعتبر دولا مستوردة للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن تكون له العديد من المشكلات و تعرض هذا القطاع للمنافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي

تعتبر الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين الدول المغاربية و دول الاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، و أهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي و التي تبرز آثارها على المستوى الاقتصادي و بعض الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن سياسة إعادة تأهيل القطاع الصناعي المعتمدة من طرف الدول المغاربية ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات، سواء تعلق الأمر بتحسين الإنتاجية أو بالمنافسة على مستوى السوق المحلي. هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروط لنجاحها، و يمثل الشرط المالي أهمها، زيادة علة وجود موارد بشرية ذات كفاءة

و التحكم في التكنولوجيا، و هياكل دعم التأهيل، و يبقى مشكل التمويل الهاجس القوي لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي. و يمكن للشراكة الأوروبية-المغاربية و من خلال برنامج ميدا و الاستثمارات الأجنبية أن تتضمن جزءا من هذا التمويل.

أما العامل الثاني و هو يعتبر وسيلة من وسائل التمويل لإنجاح هذه العملية فهو المتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الدول الأوروبية نحو الدول المغاربية.

و إذا كان التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعي بواسطة الشراكة مع الدول المتقدمة يعتبر ضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية، و أداة أساسية لتأهيل الإنتاج و توسيع النسيج الصناعي، فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف.

كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها، و ذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، و لتحفيز العرض و السماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

الفرع الثالث: انعكاسات التعاون المالي

يعتبر التعاون المالي أحد المجالات المهمة التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص مبالغ هامة في صورة منح و مساعدات للدول المغاربية (كما و قد سبق الإشارة إليها في المطلب الثاني من الفصل الثاني) وفقا لما نصت عليه بنود الاتفاقية و ذلك بغية مساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري، و قد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة لتخصيص و صرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية، و على مدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات [1].

[1]- شريط عابد، مرجع سبق ذكره، ص190.

كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للدول المغاربية سيصاحبها تحقق فائدة كبيرة بالنسبة للجانب الأوروبي من خلال فتح أسواق الدول المغاربية، أمام صناعاته و شركاته من خلال تحرير التجارة.

كما أن هذا الدعم المالي يلحقه آثار اقتصادية و سياسية من خلال هذه الاتفاقيات، فإذا كانت الدول المغاربية في حاجة للقروض و المنح الأوروبية بشأن شروط الاتحاد الأوروبي لتلبية هذه المطالب تعتبر قاسية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تأسيس علاقات تجارية و اقتصادية غير كفؤة و ميز متوازنة لها آثار مباشرة على الدول المغاربية انطلاقا من تفكيك الرسوم الجمركية و تمييز المنتجات الفلاحية وصولا إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة [1].

تعتبر اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية و التجارية و النقدية لا تكون لديها فائدة إذا لم تؤدي إلى الرفع من التنمية و القضاء على الفقر و رفع مستوى معيشة الأفراد ، و هذا بإدراك الدول الأوربية حاجة الدول المغاربية للمساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المتحرك الرئيسي لكل هذه العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية.

المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية

لقد هدفت سياسة دول الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تحقيق أبعاد سياستها الإستراتيجية (السياسية و الاقتصادية) تجاه المنطقة، و طلك من أجل إعادة تفعيل دورها على الصعيدين الإقليمي و الدولي فالعلاقات الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة، مكنت دول الاتحاد الأوروبي من طرح مفهومها للشراكة-المتوسطية، و ذلك بما يتناسب مع المتطلبات السياسية و الاقتصادية و الأمنية لأوروبا. فالطرح الأوروبي للشراكة المتوسطية استند إلى التعاون الاقتصادي كجوهر أو كمحور للعلاقات التي يمكن

[1]- (2)صمارة محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص286.

تعزيزها في منطقة المتوسط، في ضوء المصالح المشتركة، وحجم التبادلات التجارية و المعطيات الاقتصادية التي يمكن أن تطور العلاقات السياسية و الثقافية و الاجتماعية بين دول المنطقة وشعوبها [1].

الفرع الأول: البعد السياسي

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادا للبعد الاقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون، و تأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ و قواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية و نزع السلاح و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

و يتضح لنا مما سبق أن الطرف الأوروبي [2] حدد الإطار السياسي و الأمني الذي يجب على الدول المتوسطية (المغاربية) الالتزام به و عدم الخروج عنه، بيد أن مختلف الرؤى و المصالح المتناقضة خاصة بين الدول العربية المغاربية المشاركة في الندوة و بين إسرائيل فرضت على الأوروبيين اتخاذ موقف وسط ضمانا لسير مسار الشراكة الأوروبية-المتوسطية . لهذا قامت الدول الأوربية بالتركيز على المستويين الاقتصادي و المالي الذين تراهما الدول المغاربية ضروريين لنجاح هذه الشراكة، و الاقتصار على طرح مبادئ عامة في المستويين السياسي و الأمني [3].

إن أهمية البعد السياسي للشراكة الأوروبية-المتوسطية تكمن في تحقيق الأمن و السلام العادل و الشامل في المنطقة العربية، و الحد من النزاعات و الحروب بين بلدانها. فالصراع العربي-الإسرائيلي يشكل إحدى العقبات الرئيسية في وجه التعاون بين بلدان

[1]- على الحاج، مرجع سبق ذكره، ص229.

[2]- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001، ص95.

[3]- أحمد كاتب، مرجع نفسه، ص96.

المنطقة و أوروبا، لذلك سعت السياسات الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة و بعده لزيادة دورها السياسي أكثر فأكثر.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

تبرز أهمية البعد الاقتصادي للسياسات الأوروبية في بلدان المنطقة العربية المتوسطية، من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين الضفتين، حيث يتبين أن بلدان المنطقة العربية بصفة عامة و المغاربية بصفة خاصة تشكل سوقا واسعا و أساسيا لصادرات دول الاتحاد الأوروبي كما أن مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية كان يعتمد في بعده الاقتصادي على تفعيل سبل التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة المغاربية (العربية) من جهة ، و بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، و ذلك بهدف نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الضفتين [1].

كان يهدف مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي التي يمكن وصفها بإعادة ترتيب المصالح الأوربية و تطلعات سياستها الإقليمية و الدولية، و تسيير كافة التوجهات الاقتصادية في منطقة المتوسط، حيث تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق العديد من الأبعاد أهمها [2]:

1 -إيجاد أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية.

2 -الحد من الهجرة المتزايدة لأبناء دول جنوب و شرق المتوسط إلى دول الاتحاد.

[1]- على الحاج، مرجع سبق ذكره، ص235.

[2]-على الحاج، نفس المرجع، ص240.

3 -تطوير عملية الاندماج الأوروبي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تنعكس عليه نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لبلدان جنوب و شرق حوض البحر المتوسط.

4 -إبراز الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة.

5 -دعم السياسات التجارية لدول الاتحاد الأوروبي في إطار عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.

6 -تحقيق المزيد من الاندماج و التكامل في المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية من أجل تطوير منطقة المتوسط، و تأهيلها لتصبح منطقة تعاون و لضمان السلام و الاستقرار على المدى البعيد.

الفرع الثالث:الانعكاسات السياسة الاقتصادية الأوروبية

إذا كان البحث عن الدور السياسي و الاقتصادي لأوروبا هو الهدف الرئيسي من الأهداف العلنية لدول الاتحاد الأوروبي من انعقاد مؤتمر برشلونة، و كذلك إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال تحقيق شراكة جديدة، و محاربة للاتجاهات الأصولية، و الحد من الهجرة غير الشرعية عبر تفعيل عملية النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية، فإن السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة تتضمن بعض الآثار السلبية التي لا يمكن الحد منها إلا بقيام البلدان العربية بوضع مشروع اقتصادي مشترك يتركز على تنظيم سياسات اقتصادية عربية موحدة تؤدي إلى الدخول في شراكة اقتصادية عربية جماعية مع دول الاتحاد الأوروبي و غيره من المؤسسات و التكتلات الاقتصادية الدولية، كمنظمة التجارة الدولية (WTO)، و ذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة من المشاريع الاقتصادية التي ترسم للمنطقة العربية، و بالتالي إعطاء البلدان العربية هامشا أكبر في النظام الاقتصادي الدولي [1].

[1]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص249.

شكلت السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية، كونها أظهرت اتفاقا أوروبيا شاملا حول أهمية اعتماد سياسة اقتصادية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي مع بلدان حوض المتوسط [1].

فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الشراكة الأوروبية-المتوسطية (والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثالث) سواء على صعيد الفصل بين الجانب السياسي أو على صعيد استمرار الجوانب الأخرى، الاقتصادية و الأمنية و الثقافية و الإنسانية.

إلا أنها مكنت دول الاتحاد الأوروبي من استعادة دورها السياسي و الاقتصادي على الصعيد الإقليمي و الدولي، حيث استطاعت الدبلوماسية الأوروبية، و من وراء سياستها الاقتصادية الموحدة، مواجهة التحديات الإقليمية التي تعرضت لها المنطقة المتوسطية و استطاعت الحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها، عوامل التقارب و الترابط بين المجتمعات المتوسطية، بهدف تفعيل و تعميق أسس التفاهم بين الشعوب ضفتي المتوسط.

[1]- المرجع نفسه، ص263.

خاتمـة الفصل:

الشراكة الأورو-مغاربية خلقت تحديات جديدة لاقتصاديات دول المغرب العربي و هي تلك المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية، فالمؤسسات المغاربية التي تدخل منطقة التجارة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي مما سيجعل المنافسة محسومة منذ البداية لصالح الاتحاد الأوربي، و هذا يتطلب اعتماد سياسات تأهيلية لتمكين المؤسسات من الاستجابة لتحديات الحركية الاقتصادية.

كما و تعتبر هذه الشراكة ضرورة تفرضها المتغيرات الراهنة و المستقبلية و لكن لا يعني ذلك القبول بكل الشروط و معظم النتائج، لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على الآخر.

تمهيـد:

لا شك أن عدم التكافؤ بين الدول المطلة على ضفتي البحر المتوسط بسبب الفوارق الإقتصادية الكبيرة سيبقى المؤثر الأساسي الذي يحكم مستقبل العلاقات التجارية والمالية بين الضفتين .

والتي كانت طيلة السنوات الماضية لصالح الدول الأوروبية وقد تتراجع هذه العلاقات في ظل بقاء الحال على ما هو عليه .وأمام القلق الشديد للإتحاد الأوربي من منافسة وأخرى خارجة عن الإقليم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين .ليس أمام هذا الأخير إلا العمل على تقريب اقتصاديات دول جنوب المتوسط المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الأوربي على جميع المستويات (التبادلات التجارية ،حركة رؤوس الأموال) ليصل إلى المستوى الذي تتطلبه الشراكة الحقيقية بين الضفتين .

المبحث الأول :تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأوربية –المغاربية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، أمكن ذلك التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي ،من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هذه الدول ،أدى من ذلك إلى الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول ،ومن ثم تكون عائقا لتفعيل إندماجها في الإقتصاد العالمي.

ولا شك أن البحث في مشروع الشراكة يستلزم منهجا سلميا بهدف تحديد أفضل السبل لهذه الشراكة يتطلب دراسة مقاربة براغماتية تقدم على تبيان المصالح والمنافع المتبادلة بين الطرفين.

فالشراكة حقا هي اتفاق تجاري واقتصادي لديه أهدافه المرجوة ،لكن من الصعب تقييم التجاري للمغاربية بعيدا عن إطار العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية الدولية المحيطة بها .

ولعل أفضل معيار لتقييم تجارب الدول المغاربية هو مدى تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه الشراكة الإقتصادية .

المطلب الأول :التجربة الجزائرية :

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،بعد تونس والمغرب .ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الإقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها إنطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ،ثم وضعية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأخيرا التطرق إلى أوجه القوة والضعف لدى الجزائر .

الفرع الأول :تقييم المؤشرات الإقتصادية الجزائرية:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات،بحيث تمثل97% من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول ،ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية .أما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة39 % من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات،المحركات ،آلات كهربائية، ومعدات مختلفة .بينما تمثل السلع الوسيطية في مواد البناء ومعدات الأشغال العمومية .وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب ،الحليب والزيوت ...[1] .

بالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري الجزائري ،يبقى الجهاز الإنتاجي الصناعي ضعيف جدا ،وغير متنوع ،وتعتمد الحكومة على سياسة لتطوير و عصرنة القطاع الصناعي .

إن الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ،ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من وضع الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير، ويبقى من الأولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برامج لعصرنة المؤسسات الصناعية وتأهيلها ،وإحداث تسيير فعال وناجع يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل أساليبها ،وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ،وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في إطاره المالي والتنظيمي والإداري وأخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات .

[1]- شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع وأخلف الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية –حالة المغرب العربي –أطروحة الدوكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2004،ص215.

كما أن الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي يجب أن تعطي الأولوية في أهدافها إلى خلق الشروط التي تؤمن استعاب الأموال الأوربية بمعدلات معقولة ،وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات،بالإضافة إلى شروط تأخذ بعين الإعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف وآجال هذه التدفقات .[1]

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الإتحاد الأوربي تكييف الإقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق ،وذلك بإعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المتعاملة معها .وعلى هذا الأساس أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والعديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها إصدار أطر قانونية تتعلق بتشجيع الإستثمار ،وذلك بمنح إمتيازات وتسهيلات وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء [2].

غير أنه يجب القول أن نجاح إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "MEDA "للجزائر ،وهذا قصد تكييف وإعادة تأهيل المؤسسات و الإقتصاد ،وتحمل تكاليف الإنتقال ،هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة .

[1]- .....مرجع سبق ذكره، ص 219 .

[2]- عمورة جمال ،مرجع سبق ذكره،ص 439.

الفرع الثاني:تحديد نقاط القوة والضعف لإقتصاد الجزائر:

يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته وضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي .

أ-نقاط القوة: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية على من أهمها توفر بيئة إقتصادي كلي ممتازة تتميز بالإستقرار وتجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ،وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية ،بالإضافة إلى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبدرجة أقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة إذا تعلق الأمر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين .

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية والتعليم ،أضف إلى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الإبتكار وبالتحديد في متغير توافر العلماء والمهندسين .[1]

لكن رغم هذه المزايا، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ،وإنما ترتكز على عوامل الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى .

ب-نقاط الضعف:

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الإقتصاد الجزائري تتمثل أساسا في ضعف أداء أسواق السلع وأسواق العمل والأسواق المالية [2] .

فبالنسبة لسوق السلع لا زالت الجزائر تتبنى سياسات إحصائية في انتشار الحواجز الجمركية.

[1]- كلثوم كبابي ،التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة، الجزائر، الغرب و تونس، مرجع سبق ذكره، ص161.

[2]- نفس المرجع ، ص 163.

أما عن انتشار الملكية الأجنبية فهي تتميز بوضع القيود أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف أمام جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الآداء،وكذا ضعف الإنتاجية والأجور بالإضافة إلى مرونة تحديد الأجور ،وتعد هجرة الإطارات والأدمغة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الأوروبية الوجهة الأساسية لها حيث تعمل هذه الأخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج .

كما أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بأن قدرة الإقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود .

الملاحظ أن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري في الجزائر [1] .

وبمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الإندماج في الإطار الأورومتوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق إندماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي [2].

المطلب الثاني: التجربة التونسية

[1]- كلثوم كبابي،مرجع سابق الذكر، ص

[2]- حسين بومدين ،مرجع سبق ذكره، ص159.

بعد انضمام تونس وبصفة رسمية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة سنة 1990 ،وفي المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994،وتنفيذها لبرامج الإصلاح الهيكلي الهادف إلى تطوير الإقتصاد التونسي من خلال تشجيع الإستثمار وتحرير التجارة، أصبح الإقتصاد التونسي مؤهلا للدخول في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،حيث سعت إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ويعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ويمكن تقييم التجربة التونسية في شراكتها الإقتصادية والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998 ،من خلال ما تحققه هذه التجربة من نتائج على مستوى التجارة الخارجية ومستوى تدفق رؤوس الأموال ،إضافة إلى تحديد نقاط قوة وضعف هذا البلد.

الفرع الأول :المؤشرات الإقتصادية التونسية:[1]

انتهجت تونس سياسة إقتصادية معتمدة على الصادرات ،وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا بأس بها بفرض الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة .

تعتبر أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الإتحاد الأوروبي ،بحيث تراوحت ما بين 75% إلى 80% من الصادرات التونسية باتجاه الإتحاد الأوروبي ،وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ،اتفاقية الشراكة ،القرب الجغرافي ،زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي على مراحل مختلفة من الزمن .

[1]- شرفي عابد ،مرجع سبق ذكره ،ص.200

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في :الألبسة ،المواد البترولية ،الأغذية زيت الزيتون ،ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية ،الصناعات الغذائية والخدمات .

أما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات ،فقد سجل أرصدة سالبة،فهو يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره واستغلاله ،والمؤكد هو أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة ولا شك أنها ستقوم بعصرنة واستقلال هذا القطاع .

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ،حيث ألغت كل الإجراءات المعرقلة له واعتمدت إجراءات مشجعة في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة .فلقد سجل تدفق رؤوس الأموال المباشرة تطورا هاما خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار ،المكونات الكهربائية والإلكترونية ،وهناك توجها متزايدا إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية و الإتصال [1] .

لقد برهنت تونس حسن تحكمها على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية انطلاقا من تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات ،مع معدل تضخم متحكم فيه وقد أثبتت قدرتها في امتصاص كل الصدمات الخارجية بفصل سياسة ملائمة تقوم بالتوفيق بين الإصلاحات وما يلزمها من تمويل خارجي ،دون اللجوء إلى الزيادة المنوطة في الإعتماد على الدون الخارجية ،وهذا ما أكسبها سهولة الدخول للسوق المالية الدولية بمعدلات مقبولة.

الفرع الثاني :تحديد نقاط القوة والضعف للإقتصاد التونسي

[1]- شريط عابد ،مرجع سابق ،ص 204 .

باختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو-متوسطي ،تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية ،بل حتى في سوقها التقليدي المحلي ،مما يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية [1] من خلال البحث في نقاط القوة والضعف لديه [2].

أ - نقاط القوة:

تمكنت تونس من تحقيق مركز متقدم من خلال الإيجابية في العديد من المجالات ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة ،فقد تميزت بكفاءة واستقرار المؤسسات العامة.

و بمستويات منخفضة من الفساد وحماية جيدة لحقوق الملكية الفكرية وسلطة قضائية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك تستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس لإلى قوتها في مجال التعليم بمختلف مستوياته ،فضلا عن جودة النظام التعليمي كما أنها تحقق نتائج إيجابية في المؤشرات الصحية .

أما على صعيد الأسواق، تضم أسواق السلع في تونس لعدد قليل نسبيا من التشوهات فهي تتميز بكفاءة البيئة اللازمة لأداء الأعمال أما على صعيد تطور السوق المالية تتميز تونس بسهولة الحصول على القروض .

من خلال عرض نقاط قوة الإقتصاد التونسي يتبين أنه في إتجاه إلى رفع قدرته التنافسية خصوصا بالتحسن في ركن الإبتكار وفعالية الأسواق .

أ - نقاط الضعف:

[1]- عمار محمد سليم ،التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية ،مرجع سبق ذكره ص 262.

[2]- كلثوم كبابي،مرجع سبق ذكره ،ص167.

على الرغم من المركز المتقدم لتونس والذي يعكس قدرة تنافسية معتبرة ،إلا أنه لا يخلو من العوائق التي تقف أمام تحسين هذا المركز و الإرتقاء إلى مراتب أحسن.

ومن أهم هذه العراقيل هو أن البيئة الإقتصادية الكلية تتميز بعدم الإستقرار إذ لا يزال الإقتصاد يعاني من عجز كبير في الميزانية ،وارتفاع المديونية.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الصحية تعاني تونس من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال.

ولا يتوقف الأمر عند هذه النقاط بل يتعدى إلى ضعف كفاءة السوق المالية ،مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديت الأعلى تنافسية .

أما عن العامل التكنولوجي فيحدد حسب تأخره إلى ضعف كفاءة السوق المالية ،مما يحرم البلد من الإستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الإقتصاديات الأعلى تنافسية.

أما عن العامل االتكنولوجي فيحدد سبب تأخره إلى ضعف استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تلعب دورا جوهريا في تحسين الإنتاجية [1] .

الفرع الثالث :آثار الشراكة التونسية –الأوروبية

تتلخص أهم الآثار الناتجة عن هذه الشراكة فيما يلي[2] :

- إن إتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الإتحاد الأوروبي هو إتفاق شراكة شامل وليس إتفاقا تجاريا فقط ،كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ،بل

[1]- كلثوم كباني ،مرجع نفسه ،ص 169.

[2]- سمير صارم ،مرجع سبق ذكره،(ص 318-ص320).

اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي ،الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي و الإجتماعي والثقافي، وبالتالي سيكون لهذا الإتفاق أبعاد مختلفة على الإقتصاد التونسي .

- باعتبار أن هذا الإتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان ،لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات إقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي، فيفترض أن تستفيد من بعض الإمتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الإقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي .
- إن التفكيك الجمركي والرزنامة التي تم الإتفاق عليها بشأنها لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين ،كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الإتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية .
- في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الإتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض، وفق بروتوكولات مالية، لكن إكتفى الإتفاق بالإشارة إلى أن الإتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الإصلاح الإقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الإتحاد وتشجيع الإستثمار.

إنطلاقا مما سبق ينبغي الإشارة إلى أن نجاح هذا الإتفاق سيكون مرهونا بالقدرة التنافسية للإقتصاد التونسي ومن أجل رفع التحدي لا بد من :[1]

- إعادة تأهيل المؤسسات وعصرنة محيط المؤسسة .

[1]- عمورة جمال ،مرجع سبق ذكره ،ص 268 .

- تحسين شروط المنافسة في المؤسسات وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي الوطني بشكل يسمح لها أن تكون فعالة ويسمح لها بمواصلة نشاطها بعد إعادة التأهيل.
- تنويع الإنتاج المحلي واقتحام ميادين تتطلب تركيبات تكنولوجية عالية ،وهذا ما يستدعي مجهودات معتبرة بخصوص البحث والتطوير .

المطلب الثالث :التجربة المغربية

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب العربي المركزية التي وقعت على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد تونس ،لتدخ هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ،وتدعيم تطوير الإقتصاد المغربي واندماجه في الإقتصاد العالمي .وعملا بهذا الإتجاه ،تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من أجل تنمية الإقتصاد الوطني واللجوء المتزايد إلى التمويل الخارجي يستلزمان توطيد الإستقرار الإجتماعي والسياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري ،بالإضافة إلى التسيير المحكم والمنتج للقطاع العام والمؤسسات الخاصة.[1]

الفرع الأول :تقييم المؤشرات الإقتصادية المغربية:

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80% من المبيعات الكلية للخارج وهي :المجموعة الأولى المتمثلة في السلع الإستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج والملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الأوروبية.

[1]- شريط عابد ،مرجع سبق ذكره ،ص07 .

أما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الإلكترونية ،وحامض الفوسفوريك، والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الأوروبية .

أما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها إلى السوق الأوروبية فهي تشمل: منتجات البحر،السمك،الفواكه ،عصير الفواكه الخضروات، و المصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري .[1]

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ،وبترول البيوت والغاز ،زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة أما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الإنتاجي المغربي ،وتتمثل واردات المغرب أساسا في الحديد ،النحاس ،خيوط الكهرباء ،الأسمدة الطبيعية والكيماوية ،والخيوط النسيجية .

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الأموال الأجنبية ،وإحداث نظام بنكي متطور ،وبورصة للقيم ،ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الأجانب ،وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم ،زيادة مع إجراءات مالية وإدارية .

و المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد المغربي أيضا إرتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام ،وانخفاض صادرات الفوسفات ،وارتفاع فاتورة إيرادات الحبوب [2].

الفرع الثاني:نقاط القوة والضعف لاقتصاد المغرب:

[1]- المرجع نفسه ،ص 208.

[2]- شريط عابد ،مرجع سبق ذكره ص 213.

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال إفريقيا ،ولديه أيضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية ،ويمكن تلخيصها فيما يلي :[1]

أ - نقاط القوة:

شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية ،فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الإقتصاد المغربي تحسنا في أداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد والرشوة ،بالإضافة إلى التحسن في الكفاءة الحكومية والمحسوبية في قرارات المسؤولين .

بالإضافة إلى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة والتعليم، وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق ،فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الأعمال أما غن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور .

وعلى الرغم من أن معدلات إنتشارالتقنيات الأكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ،إلا أن الشركات تسعى بشكل جيد الإستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الإستعداد التكنولوجي .

ب-نقاط الضعف:

من جملة الأمور التي تفسر تدني موقع الإقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية.

على الرغم من أن المؤسسات العامة عرفت التحسن، فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس إدارة الشركات أضف إلى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية ،ومن جانب آخر يعاني الإقتصاد من هشاشة بناه التحتية .

[1]- كلثوم كبابي ،مرجع سبق ذكره ص164 .

أما بخصوص الإستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الإبتكار .

الفرع الثالث:تحديات إقتصاد المغرب في إطار الشراكة

فيما يخص تحديات المغرب في إطار الشراكة نذكر نذكر مايلي :[1]

1 -تحسين مستوى تنافسية الجهاز الإنتاجي:

يتمثل أول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الإقتصادي على مستوى الأسواق الدولية وفي السوق المحلية ،وبالتالي يعتبر هدف تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الإنتاجية المغربية ذات أهمية كبرى .

2 -تكييف الأنظمة الجبائية والتوازنات المالية الكلية:

التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي للمغرب من أجل الوصول إلى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ،حيث أن التخفيض في الإيرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة.

3 -جلب الإستثمارات الأجنبية:

إن التموين لمشروع التبادل الأورو–مغربي يتمثل في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية ،وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للإستثمار، من خلال التبسيط الجذري للإجراءات الجمركية ،وتعزيز فعالية النظام البنكي ،وتعزيز الهياكل القاعدية ،ودعم النظام التربوي والتكوين المهني .

4 -تقارب القوانين:

[1]- صمار محمد سليم ،مرجع سبق ذكره ،ص269.

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية والأوروبية .

إن التحديات التي تواجه الدول المغاربية كثيرة .

المبحث الثاني:مستقبل العلاقات الأوروبية –المغاربية:

تمثل المشكلات التي تواجه الإقتصاد المغاربي المهام أو العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل إقتصاديات الدول المغاربية ،وأن أولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن أولويات المشكلات التي تواجه بلدان الإتحاد الأوروبي ،ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الإنسان والإنتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الأوروبية ،تكون أولويات الدول المغاربية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والتوظيفية والتعليمية والتكنولوجية والزراعية والغذائية والسكانية ،زيادة على أولويات تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان .

فالمطلوب مغاربيا ليس نظاما إقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظيمة بل الأفضل أن يكون نظام مالي تكنولوجي يؤدي إلى النهوض بالإقتصاد المغاربي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ويسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا وتطوير بنيويا ونوعيا لمؤسسات التعليم وتأهيل العمالة وسيولة دائمة للتنمية.

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المغاربية بناء كيان سياسي إجتماعي وديمقراطي حديث ،واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في إطار العولمة المتزايدة؟"[1]

فلكي تشق الشراكة الأورو-مغاربية طريقها بنجاح ،فإنها بحاجة إلى أن تكمل الدول المغاربية إصلاحاتها الإقتصادية ،خاصة في مجال الإصلاح الضريبي استمرار التوسع في أساس الضريبة على القيمة المضافة،وإعادة تحديد الضريبة على الدخل

[1]- شريط عابد ،مرجع سبق ذكره،ص223.

واستغلال الإحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعية،وفي العقارات في كل بلدان المغرب العربي) والموازنة ،فالموارد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المغاربية تختلف من بلد لآخر .

المطلب الأول :شروط نجاح الشراكة الأورو-مغاربية

الفرع الأول :استقرار الإقتصاد الكلي [1]

في إطار الإقتصاد الكلي ،فإن بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها ،إتباع سياسة تعديل الإقتصاد الكلي تكون غير إنكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الإقتصاد إلى وضعية أكثر منافسة ،والرفع وبدرجة كبيرة من الإستثمارات الخارجية المباشرة ،وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الإقتصادي في منطقة حوض المتوسط .

وسيقضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية والنقد والعرض وفي إطار سياسة قصيرة المدى يكون هدف ميزانية الدولة الحصول أو الحفاظ على التوازنات الكبرى للنشاط الإقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فاعليتها ليست دائما كبيرة.

فقد تؤثر الوضعية الإقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى للتصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها إلى التوازنات الكلية ويبقى المشكل الأساسي للدولة في إختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها.

إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الإقتصادي ،غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية :

[1]- حسين بومدين ،مرجع سبق ذكره، ص71.

- الإجراءات العامة: تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للإجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للإقتصاد، وهذا حسب الوضعية الإقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة [1] .

1 -ميزانية مسرعة(ميزانية الإنعاش):عن طريق الرفع من النفقات وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة .

2 -ميزانية الكبح (ميزانية صارمة):تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الإجراءات الجبائية وهي ميزانية متوازنة .

3 -ميزانية محايدة :يكون فيها إرتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل ،زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانية ويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كليا حسب الحالة الإقتصادية.

- سعر صرف حقيقي:

يبدو أن البلدان المتوسطية الشريكة مع بلدان الإتحاد الأوروبي اتبعت الاقتصاد الكلي تهدف به إلى التقلب في سعر الصرف الحقيقي ومع ذلك فإن أداؤها فيما يتعلق بهذا المؤشر أضعف من أداء أعضاء الإتحاد الأوروبي .

- معدل تضخم مقبول: يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما ،فهو يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة

[1]- مرجع سبق ذكره،ص02.

في بلد ما .حيث حققت البلدان المتوسطية معدلات مقبولة للتضخم لكنها تبقى أعلى من المتوسط بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي .[1]

- الميزان التجاري: وهو متعلق بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية والخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد الجاري ويكون موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات ويكون سالبا إذا حدث العكس.أما إذا كان الحجمان متساويين فيكون الميزان التجاري في حالة توازن .وعن طريقه يمكن تقييم أثر الضغوطات الخارجية على الإقتصاد الوطني،بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة .
- تدفق الإستثمارات الخارجية: تمثل الإستثمارات الخارجية المباشرة شرط أساسي من شروط النجاح ،التي تؤدي إلى تعويض إنعدام التوازن في المدى القصير ولميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية .[2]

الفرع الثاني :الإنضباط المالي :

تحتاج دول الحوض المتوسط إلى اتباع سياسات مالية أكثر إنضباطا وهذا من خلال إنجاز تعديل مالي ضروري للنجاح في الإنفتاح على السوق الأوروبية .ويجب على هذه الدول إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى التقليل من إختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الإعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية .

1 -تقليل الإعتماد على الضرائب التجارية:أي تتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية ،إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد

[1]- مرجع نفسه ،ص94.

[2]- حسين بومدين ،مرجع سبق ذكره ،ص 77.

الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة [1] .وعلى هذا الأساس ،كلما زاد إعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية ،إزداد الجهد المطلوب لتعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية .

وسيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان.ولا يمكن لأي دولة من الدول المتوسطية تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الإحتياجات في البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج ،فمن الضروري أن تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الإنفتاح .

وهناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية هي:[2]

1 -الاستعمال الكثيف لإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية وإصلاح هوامش تسيير الميزانية .
2 -التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة .
3 -وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار خاصة لتحديث الإدارة وطرق التحصيل .

[1]- سمير صارم،أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ،مرجع سبق ذكره ص 226.

[2]- حسين بومدين ،مرجع سابق ص 78.

4 -الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي إلى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات.

5 -تقليل أعباء الدين الخارجي :وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار جسيمة على الإستثمار وما يتطلب من سياسات الإصلاح الإقتصادي الشامل[1]،حيث تعاني معظم دول جنوب البحر المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة ،والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة التنمية وفقدان التوازن بين الصادرات والواردات .

كما أن عبء الديون له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المادية للبلد ،إنخفاض معدل الإستثمار والإنتاج ،إرتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل الفردي .

أما خدمة الديون فتختلف من دولة إلى أخرى بحيث تؤثر سلبا على الإحتياجات المتزايدة لتراكم رأس المال التي تحرك إقتصاديات هذه الدول وانفتاحها على المنافسة وقد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الإقتصادي الكلي كما قد يقلل من إحتمالات جذب المستثمرين لأنت خدمة الدين تمثل عبء كبيرا على ميزانية الدولة والميزان التجاري .

الفرع الثالث :إطار عمل تنظيمي ملائم:

1 -الإطار التنظيمي اللبرالي: لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات تستعين بكفاءة إعادة تخصيص الموارد وتقوض الآثار الجانبية للإصلاح التجاري.[2]

ويعتبر النظام السياسي القائم في البلد والجهاز الإداري المسير معايير أساسية لقدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع إطار تنظيمي لبرالي ملائم من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة وخوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الإقتصادية وتوسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية .

[1]- سمير صارم،مرجع سابق ص 226.

[2]- سمير صارم،مرجع نفسه،ص226.

2 -درجة عالية من الإنفتاح :أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى الشراكة وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية وإزالة القيود الكمية والقيود غير التعريفية على حد سواء [1].

حيث يفرض التحول اللإقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاحا إقتصاديا عاليا يتميز بـ[2]:

أ - التغييرالعميق لدور الدولة في الحياة الإقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الإقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الإقتصادية الكبرى والإستقرار الإجتماعي .

ب-الإنفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمامها وهذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية والخارجية وتشجيع الخوصصة، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة رأس المال الأجنبية .

3 -توسيع شبكة الضمان الإجتماعي: فدخول الأقطار العربية بالشراكة سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها ،إضافة إلى إنخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع ،لذلك لا بد من تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي التي تستهدف أولا معاونة الشريحة الأكثر عرضة للخسائر،وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم [3] .

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء .

المطلب الثاني: معوقات تنفيذ الشراكة الأورو- مغاربية:

[1]- مرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

[2]-حسين بومدين،مرجع سبق ذكره ،ص81.

[3]- سمير صارم ،مرجع سابق، ص227.

إن أهم العقبات التي تحول دون قيام الشراكة الأورو-مغاربية هي الإختلافات والفروقات الإقتصادية وارتباط الدول المغاربية أكثر بالدول الأوروبية من حيث تدفق حجم الإستثمارات الأجنبية، وكذا حجم المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول، وعدم تمكنها من تحقيق مستويات نمو مقبولة ،إضافة إلى التكنولوجيا والإبتكارات والمنتوجات التي تأتي من الدول الأوروبية.

الفرع الأول: العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية والدول المغاربية

يعتبر مبدأ المعاملة بالمثل وتحرير المبادلات هو المبدأ الذي تقوم عليه السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي ،غير أن الإشكال القائم هو أن الشراكة تقام بين دول متقدمة وأخرى نامية أو متخلفة ، تتميز بتباين واختلاف كبيرين في مستويات النمو والتنمية ،والتي تزداد مع مرور الوقت، حيث تشير الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي [1] للفرد للدول المغاربية لتنتقل من 1410دولار إلى 1750 دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010 ،أي بزيادة قدرها 24% خلال 20 سنة ،بينما عرف هذا المؤشر إرتفاعا بنسبة 50% في أوروبا خلال نفس الفترة .

وعليه ولاستدراك نصف هذا الفارق الذي يفصل بين الدول الذي يفصل بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ينبغي على هذه الأخيرة أن تحقق معدلات نمو سنوية ب 5% للدخل الفردي ولمدة 50 سنة ،مقابل معدل نمو لا يتجاوز 1% في أوروبا.

بالإضافة إلى أن الدول المغاربية المتوسطية تعاني من عدم تماسك في الإقتصاديات حيث يعتمد على قاعدة جبائية غير كافية لتغطية النفقات الجارية المرافقة لعملية الإنفتاح وكذا عدم التماسك الهيكلي للحساب التجاري المرتبط بغياب التنويع

[1]- عمورة جمال،مرجع سابق،ص234.

وتطوير الصادرات والقدرة على المنافسة ،ناهيك عن الحجم الكبير للمؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات غير متنافسة ،وكذا عدم تحرير النظام الإقتصادي.[1]

ويمكن القول أنه بالرغم من تحكم هذه الدول في الطلب بفضل برامج التعديل الهيكلي التي باشرتها،إلا أنها لم تتمكن بعد من تحريك وتحفيز العرض .

وعلى هذا الأساس فإن الفروقات و الإختلافات الكبيرة في مستويات النمو ما بين الدول الأوروبية والدول المغاربية تجاه السوق الأوروبية تشكل عراقيل صعبة للوصول إلى شراكة متكافئة وناجحة ناهيك عن حجم المديونية الذي أثقل كاهل الدول المتوسطية .

الفرع الثاني: العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي والفلاحي في الدول المغاربية :

وضعت الدول المغاربية مجموعة من الأهداف سعت لتحقيقها من خلال القطاع الفلاحي تتمثل في الإكتفاء الذاتي الغذائي ،تحسين معدلات تغطية الواردات الفلاحية بالصادرات وزيادة وتنويع الصادرات ،غير أن نتائج السياسة الفلاحية التي طبعت في الدول المغاربية كانت بعيدة عن الأهداف المرجوة ،وذلك بسبب الصعوبات التي اعترضت نشاطها المتمثلة في [2]:

1 -القيود الطبيعية:تعاني الفلاحة المتوسطية (خاصة المغاربية) من عدة مشاكل من بينها ،المناح ،الجفاف المتواصل ،التضاريس الجبلية .

2 -المكانة المخصصة للقطاع الفلاحي في السياسة التنموية والتخصيص الموازي لهذا القطاع:

[1]- مرجع نفسه ،ص 238.

[2]-مرجع نفسه ،ص 239.

تعاني الدول العربية المتوسطية من التبعية في مجال التمويل بالموارد الغذائية و الإستهلاكية وكذا الأدوية وذلك باللجوء للسوق العالمية بصفة واسعة لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية وبالتالي عدم الإهتمام بهذا القطاع ،حيث أن الحصص المخصصة في ميزانية هذه الدول تميل إلى تطوير القطاع الصناعي ودعمه على حساب تطوير القطاع الفلاحي .[1]

3 -القيود الخارجية:

فتراجع أسعار المنتوجات الفلاحية في ألأسواق العالمية والرسوم المرتفعة عليها جعلت من تصور سياسة تنموية على المدى البعيد أمرا مستحيلا ،أما بخصوص الجانب

الصناعي فقد أثبتت مختلف نماذج التنمية التي عملت على إقامة قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب الداخلي واحتياجات التصدير أن القطاع الصناعي المغاربي يعاني جملة من العراقيل وقفت أمام تطوره أهمها:[2]

أ - التبعية للخارج: فعلى غرار القطاع الفلاحي ،فإن القطاع الصناعي هو الآخر مرتبط بمجموعة من المتغيرات الخارجية تتمثل على وجه الخصوص في ارتباط هذا القطاع بالتموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وكذا العتاد والتجهيزات وغيرها .

ب - مشاكل التمويل: من الصعب أن تنجح دولة ما في وضع نسيج صناعي في غياب الموارد الأولية ،ومن الخطورة الإعتماد فقط على القروض الخارجية لتمويل المشاريع ذات الحجم الكبير خاصة في ظل ندرة رؤوس الأموال ،لا سيما

[1]- مرجع سابق الذكر ص 239.

[2]- المرجع نفسه ص 240.

وأن الدول العربية المتوسطية مثقلة بالديون ،فإنها تشكل عائقا كبيرا أمام تطوير صناعتها وبالتالي أمام دخولها في الشراكة .[1]

جـ- عدم التحكم في التكنولوجيا:

يعتبر التحكم في العامل التكنولوجي من الشروط الأساسية للدخول في المنافسة بالتالي فإن ضعف التحكم في هذا العامل ،الذي تعاني منه الإقتصاديات العربية المتوسطية ،يجعل من الصعب وضع تصور تنموي لقطاع صناعي قوي وتنافسي في هذه الدول ،ويمكن تفسير فشل دول العالم العربي في هذا المجال ،باعتباره مرتبطا بالتكنولوجيا المستوردة التي لا تتوافق مع التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة نتيجة عدم تناسق عوامل الإنتاج ونقص المهارات ،بالإضافة إلى أنها مكلفة جدا ،وكذا إلى غياب مساهمة الدول العربية في العلوم و التكنولوجيا على المستوى العالمي.

الفرع الثالث :العلاقات المغاربية الأمريكية

نظرا أهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وتجديد العلاقات المغاربية والإتحاد الأوروبي، كان لزام على أمريكا تكثيف علاقاتها مع الدول المغاربية وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي، والجانب السياسي والعسكري.

أ - **الجانب الإقتصادي**:

يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المغاربية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي"ستيوارت ايزيتستات "في جوان 1998،هذا المشروع ذو البعد المتعدد

[1]- مرجع نفسه ص 240.

الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي "الجزائر وتونس والمغرب"[1].

وبخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الإتحاد الأوروبي التعامل مع دول جنوب وشرق حوض المتوسط على أساس ثنائي الرأي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المغاربية على حدى ،نجد أن مشروع ايزنستات يفضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة جماعية ،حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط إتحاد المغرب العربي قصد تسهيل العلاقات .

ويتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة التالية:[2]

1 -الحوار مابين الأربعة "الولايات المتحدة الأمريكية،الجزائر،المغرب و تونس"على أساس منتظم وعلى مستوى عالي ،في ميدان السياسة الإقتصادية.
2 -تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة و الإستثمارات ما بين الو.م.أ من جهة والفضاء المغاربي من جهة أخرى ،مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية والتبادل الحر.
3 -الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن هذا التعاون.
4 - ضرورة إتخاذ الحكومات المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد فهو القطاع الخاص.

ب - الجانب السياسي و الأمني:

[1]- صمارة محمد سليم ،مرجع سبق ذكره،ص289.

[2] - Abderraouf Ounaies, sécurité et partenariat au méditerranée ,revue défense nationale, Janvier 2001,P34.

تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المغرب العربي مع الو.م.أ في إطار علاقات الدول المغاربية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الو.م.أ وتجدر الإشارة أن الو.م.أ لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط ،مركزة نشاطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية والأمنية، ومن الناحية الإقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية للو.م.أ.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة وبداية محاولات استقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الو.م.أخاصة من طرف دول أوروبا اللاتينية في جلب إهتمام الو.م.أ بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المغرب العربي .

المطلب الثالث :السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية –المغاربية

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط تبقى غير واضحة المعالم وذلك لمتغيرات عديدة ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية .

لذا ارتأينا في نهاية بحثنا ،عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الإقتصادية الأوروبية- المغاربية.

الفرع الأول:سيناريو النجاح

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المغرب العربي إتفاقية ثنائية مع الإتحاد الأوروبي كما هو مفروض ،كما لن تستطيع دول المغرب العربي إنجاح التجمع الجهوي المغربي على إثر الفشل في السياسات المشتركة سواء على المستوى الإقتصادي أو السياسي مما يؤدي بهذه الدول لتنشط كل واحدة على حدى[1] .

[1]- صمار محمد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 293.

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة ،والتي تركز على فكرة تضامن من المصالح وتداخلها بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه وتسهيل وتركيز بعض الصناعات التي أصبحت غير قادرة على المنافسة.

فالإستثمار ورغم أنه يخدم بالأساس الميزان التجاري الأوروبي ،إلا أنه عامل إنعاش أيضا لنمو إقتصاد دول جنوب المتوسط لأنه سيؤدي إلى تدفق رأس المال إليها، وهي أحوج ما تكون إله خاصة في الوقت الراهن ،وعليه يمكن أن نستشرف مستقبل العلاقات الإقتصادية الأورو-مغاربية عن طريق الإعتماد المتبادل والتعاون الإقتصادي لضمان الترابط الإقليمي الكفيل بالتصدي للتحديات التي تواجهها المننطقة إقتصاديا بدءا بتوجه قوى إقتصادية أخرى للهيمنة على المنطقة (الصين،الو.م.أ).

خاصة وأن أوروبا لها من الوسائل ما يؤهلها لذلك كالقرب الجغرافي والبعد التاريخي تم تشابك المصالح الإقتصادية ،وذلك من خلال دعم أكثر لمشروع الشراكة

الأورو-مغاربية وصولا إلى إنشاء منطقة حرة بمعايير وآليات تسيير في إتجاه المصالح المشتركة للضفتين.[1]

وهناك ثلاثة متغيرات لمناقشة سيناريو النجاح:

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي

في حالة نجاح عملية الإندماج في أوروبا بالشكل الذي نصت عليه إتفاقية ماستريخت وأكدته اتفاقية أمستردام ،خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ففي هذه الحالة احتمالات تدعيم العلاقات الأورو-مغاربية ستكون كبيرة جدا.

الثاني: نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض المتوسط

[1]- مصطفى بخوش ،حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،ط1،2006،ص 136-142.

الواقع أن الإتحاد الأوروبي يعتبر مشروع الشراكة الأورو-متوسطية مشروعا شاملا وجديدا يختلف من السياسة المتوسطية الأوروبية لثلاثة أسباب:[1]

1 -يعتبر الأوروبيون أنهم يملكون اليوم نظرة استراتيجية ومستقبلية لحوض المتوسط وهذا بفضل آفاق إنشاء منطقة للتبادل الحر .

2 -إن الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع أكبر بكثير من المساعدات المالية التي كانت في السابق.

3 -توسيع مجال التعاون لمجالات جديدة ودخول مواضيع جديدة مثل الأمن والإتصال.

الثالث : نمط علاقات القوة بين الو.م.أ والإتحاد الأوروبي .

هنا يمكن القول أن مشروع برشلونة جاء لاعتبار ين أساسيين هما :

- إعتبار سياسي استراتيجي يعكس حاجة أوروبا لتوحيد مواقفها لمواجهة العجز الذي لازمها منذ تفكك الإتجاه السوفياتي.

- اعتبار إقتصادي لتحضير أوروبا لمنافسة إقتصادية كبرى مع الو.م.ا أو اليابان.

الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق:

يعتبر هذا السيناريو ذو طابع تشاؤمي ،حيث يفترض في فشل الكلي للمشروع نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية المعنية بالمشروع .

فهو سيناريو سلبي ،مبني على أساس تعطل المسار الأورو-متوسطي وانهياره ويسوده الغموض حيث ليس معلوما أن هذا المشروع يسعى إلى تنمية الدول الفقيرة أم العكس ،البحث عن أسواق جديدة للإتحاد الأوروبي مقابل استفادته من الموارد الطبيعية لهذه الدول.

[1]- مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص138.

ويقوم هذا السيناريو على متغيرات ثلاثة في تحليله:[1]

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي .

الثاني: نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

الثالث: نمط علاقات القوة بين الو.م.أوالإتحاد الأوروبي .

إضافة لهذه المتغيرات هناك عدة مؤشرات تعيق إنشاء منطقة للتبادل الحر هي:

1 -تحتل منطقة المتوسط موقعا متقدما بين مناطق الإضراب السياسي في العالم وهو مناخ لا يشجع على التكامل و الإستثمار.

2 -حجم منطقة المتوسط المتواضع ،وقدرتها التنافسية الضعيفة.

3 - حالة التفكك التي تعيشها المنطقة.

4 -المحورية والإنقسام ،فدول المنطقة كلها تتجه نحو شريك محوري واحد هو أوروبا [2].

الفرع الثالث :السيناريو الإتجاهي:(الوضع القائم)

وهو سيناريو يفترض استمرار الأمور على حالها دون تغيير وستبقى الو.م.أ في ممارسة نفوذها في المنطقة ،وسيبقى المتوسط كموضوع رهان بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ

واستمرار الوضع كما وعليه يعني علاقات اقتصادية بين كتلة شمالية واحدة ضخمة تضم مجموعة من الدول الأوروبية وقابلة للتوسع مستقبلا لتشمل دول القارة كلها ،وطرفها الثاني مجموعة متفرقة في جنوب المتوسط تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع دائما إلى المساعدة من الشمال الذي يعتبرها مصدرا للطاقة أولا وقبل

[1]- مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص140.

[2]- مرجع نفسه،ص141.

كل شيء ،لا تكاد العلاقات الاقتصادية بينهما تتعدى المجال التقليدي في التبادل التجاري :الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ،التكنولوجيا مقابل المواد الخام والنفط،وبعض المنتجات الزراعية.

- إن هذا الإحتمال في نظرنا هو الأرجح في مستقبل العلاقات الأوروبية –المغاربية وذلك لإعتبارات عديدة منها :[1]

- المنافسة الأمريكية الشديدة في المنطقة من جهة والخلاف الواضح بين دول الإتحاد الأوروبي حول الغلاف المالي المخصص للمنطقة .
- أن التجربة التكاملية الأوروبية لازالت حديثة ،وأمام تطلع العديد من الدول إلى الإنضمام قد تشمل كل دولة من القارة سيولد حتما آراء أخرى حول طبيعة العلاقات مع الدول المغاربية، خاصة بالنظر إلى ما تسعى إليه الدول الأوروبية كألمانيا لتطوير ما يسمى بالطاقة المتجددة التي ستكون بديلا عن النفط والغاز.
- أما المتغيرات الثلاث التي يقوم عليها هذا السيناريو فهي [2]:

الأول:نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الإتحاد الأوروبي.

الثاني:نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

الثالث:نمط علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والو.م.أ.

[1]- حسن نافعة ،الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص506 .

[2]- مصطفى بخوش ،مرجع سبق ذكره ،ص143.

خاتمة الفصل:

تتميز الأقطار المغاربية الثلاث تونس،المغرب،والجزائر بشرائها الطبيعي فهي تنطوي على إمكانيات لا بأس بها في الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية فضلا عن الطاقات البشرية ،ومع ذلك مازالت الدول المغاربية تعرف نقصا كبيرا في مجال تنوع جهازها الإنتاجي وضعف تنافسية إقتصاداتها دوليا.

فالشراكة الأوروبية-المغاربية ليست سوى أداة أخرى من أدوات الهيمنة والإلحاق التي تمارسها التجمعات الكبرى على الدول النامية لاستغلال مواردها وأسواقها ،ولقد اتضحت لنا أهمية الموارد والإمكانيات الذاتية للبلدان المغاربية.

الخاتمـة العامـة:

تبعا لإشكالية البحث والتي تمحورت حول اتفاقيات الشراكة الأوروبية–المغاربية وما الأثر المحتمل لهذه الاتفاقيات على تنمية الاقتصاديات المغاربية .هذه الإشكالية عالجناها من خلال ثلاث فصول توصلنا إلى النتائج التالية مع اختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث .

يعتبر موضوع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو موضوع واسع ،يتطلب الكثير من البحوث والدراسات لتحليل آثاره وانعكاساته على الاقتصاديات المغاربية، غير أن الحكم على الآثار المترتبة يعتبر أمرا مبكرا ،لأنه يعتمد على اعتبارات فعلية وليست احتمالية منها مدى التزام الدول بإعادة هيكلة النشاط الإقتصادي الوطني على أساس التخصص والميزة النسبية، تأهيل المؤسسات الوطنية ،توفير المناخ الاستثماري الملائم ،قناعة المستهلكين بتفضيل المنتوج المحلي على المنتوج المستورد ،قدرة المنتجين على مواجهة المنافسة بالداخل والخارج وغيرها من الاعتبارات الحقيقية .

ومن هنا يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات من البحث أهمها:

1 -يتسم الاقتصاد المغاربي بوجود فوارق كبيرة على مستوى أقطاره في امتلاكها النسبي للموارد الطبيعية واليد العاملة ، و الإعتماد الشديد على هذه الدول في صادراتها على المواد الأولية مما يجعلها في وضع متقلب مع تقلب أسعار هذه المواد دوليا.

2 -عجز مشاريع التكامل الاقتصادي العربي على تنوعها وكثرتها أن تكون سبيلا نحو تحقيق التنمية في الأقطار العربية بفعل اخفاقها لعدة أسباب أهمها :

- غياب الإرادة السياسية لمساندة التكامل كقضية مصيرية مشتركة وغلبة ظاهرة التقلبات في العلاقات السياسية العربية وما لها من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والإخفاق في الفصل بينهما .

3 -لم تنجح اتفاقيات التعاون خلال السبعينات أو السياسة المتوسطية المتجددة للإتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية الاقتصاديات العربية فحسب بل تسببت في المزيد من ربط هذه الأقطار باقتصاد المجموعة الأوروبية .

4 -تنطوي اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على عدة ثغرات على الرغم من شموليتها لكافة الجوانب (التجارية،الاقتصادية والمالية) قد تحول دون استفادة أكبر من مزايا الشراكة بالنسبة للطرف العربي.

5 -إن الانعكاسات المحتملة للشراكة العربية –الأوروبية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية ستظهر على عدة مستويات إذ تعمل على إجهاض عملية التكامل الاقتصادي العربي بفعل ما له التمييز التي تنشئها ضد المنتجات العربية لصالح المنتجات الأوروبية ، ومن جهة أخرى يعرقل المشروع الأوروبي أي تطور من شأنه أن يحدث حركية في مسار التكامل العربي .

6 -تعد حصيلة الشراكة الأوروبية –العربية لعدة سنوات بعد برشلونة جد متواضعة مقارنة بالأهداف المسطرة (تحسين المنافسة ،تحسين نوعية المنتجات المصدرة وتحسين إنتاجية المؤسسات، رفع درجة جذب الاستثمار الأجنبي).

7 -من خلال دراسة العلاقات الأوروبية –المغاربية نلاحظ أن الاندماج غير المتكافئ بين مجموعة من الاقتصاديات المتباينة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ينتج آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف وهو أمر لم يكن في

8 -الحسبان في مستقبل العلاقات الأوروبية –المغاربية في إطار اتفاقيات الشراكة .

نستنتج أخيرا أن الشراكة اليوم لم تعد خيارا بالنسبة للدول المغاربية خاصة والعربية عامة وإنما هي واقع مفروض عليها ويتطلب منها الاستغلال الأمثل لمكاسب هذه الشراكة والتخطي العقلاني لأعبائها .

1-الكتــب:

باللغة العربيــة:

1 -أحمد ، صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**. افريقيا الشرق، ط2 1991.(مرجع خاص)

2 -العلالي، الصادق، **العلاقات الثقافية الدولية**.الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،2006. (مرجع عام)

3 -العربي، فلاح محمد،**المتوسطية و الشرق أوسطية و جهات لعملة واحدة**.الجزائر. دار الخلدونية للنشر و التوزيع،2001.(مرجع عام)

4 -المديني،توفيق،**المغرب العربي و مأزق الشراكة الأوروبية-المغاربية**، لندن: المركز المغاربي للبحوث و الترجمة،2004.(مرجع خاص)

5 -جمال عبد الناصر، مانع، **التنظيم الدولي،(النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة)**، الجزائر: دار العلوم و النشر و التوزيع 2006.(مرجع عام)

6 -حسن ، نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. (مرجع خاص)

7 -زينب حسين، عوض الله، **الاقتصاد الدولي**.الدار الجامعية للطباعة و النشر بيروت،د.ت.ن.(مرجع عام)

8 -سمير، صارم، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق: دار الفكر،ط1،2000.(مرجع عام)

9 -سعد توفيق،حقي، **علاقات العرب الدولية**.الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع ط1،2003. (مرجع عام)

10 - صدام مرير، الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** بيروت: دار المنهل اللبناني،ط1،2009. (مرجع عام)

11 - عبد الحميد، براهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1996. (مرجع خاص)

12 - علي، الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2005. (مرجع خاص)

13 - علي ،لطفي،**الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي.** القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،2009. مرجع خاص)

14 - فتح الله، ولعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الأورو-متوسطية**، المغرب: دار توبقال للنشر، ط1،1997. (مرجع خاص)

15 - _____ ، _____ ، **الاقتصاد العربي و المجموعة الاوروبية**. ط1 بيروت: دار الحداثة،1982. (مرجع عام)

16 - فريد، النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون:خيارات القرن الواحد و العشرين**، مصر: اتيراك للنشر و التوزيع،د.ت.ن. (مرجع عام)

17 - قدي، عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003. (مرجع عام)

18 - محمد مصطفى، كامل، فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية الدولية**. (مرجع خاص)

19 - محمود خالد،المسافر، **العولمة الاقتصادية**، بغداد د.م.ن،2002. (مرجع خاص)

20 - مصطفى،بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،ط1،2006. (مرجع خاص)

21 - مصطفى عبد الله، أبو القاسم خشيم،**الشراكة الأوروبية-المتوسطية النتائج و ردود الأفعال**، لبنان: معهد الإنماء العربي،ط1،2002. (مرجع عام)

22 - _____ ، _____ ،**الشراكة الأوروبية-المتوسطية، ترتيبات ما بعد برشلونة**،بيروت،معهد الإنماء العربي، ط2002،1. (مرجع عام)

23 - هاني ،أحمد ،**اقتصاد الجزائر المستقلة** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية د.ت.ن. (مرجع خاص)

24 - هاني،حبيب،**الشراكة الأورو-متوسطية مالها و ما عليها**.سوريا:د.م.ن،2003. (مرجع عام)

بالفرنسـية:

25- Adam, **Mekaoui, Partenariat économique euro-marocain : une régionale stratégique**.l'harmattan,2000.(مرجع خاص)

26- Abdelkhalek, Berramdane, **le partenariat euro–méditerranée à l'heure du cinquième élargissement du l'union européenne** .paris, édition Kouthala, 2005. (مرجع عام)

27- Abderrahmane, Mebtoul, **le Maghreb dans son environnement régional et international**, Bruxelles : note de l'ifri, 2011.(مرجع خاص)

28- Bernard, Paranque, Couine Grenier et Nadine Levratto, **l'euro-Mediterranée : de l'espace geographique aux modes de coordination socio-économiques**. L'harmattan , 2007.(مرجع عام)

29- Bernard, Ravenel, **Méditerranée : l'impossible mur**. Editions l'harmattan, 1995. (مرجع عام)

30- Bichara Khader, **le partenariat euro- méditerranée, après la conférence de Barcelone**, l'harmattan , 1997.(مرجع عام)

31- Bichara Khader, **le partenariat euro- méditerranée, vue du Sud** l'harmattan,2001.(مرجع عام)

32- Bichara Khader, **l'Europe pour la méditerranée de Barcelone à Barcelone**, l'harmattan , 2009.(مرجع عام)

33- Hani, Habeeb, **le partenariat Euro- méditerranée : le point de vue arabe**, édition published.2002.(مرجع خاص)

34- Hassane, Zouiri, **le partenariat euro-méditérranée contribution au développement du Maghreb**, l'harmattan, 2010.(مرجع خاص)

35- Institut de recherche et d'études sur le monde arabe et musulman, **l'année du Maghreb**. Centre national de la recherche scientifique. France, 2009.(مرجع خاص)

36- Marie, Françoise Labouz, l**e partenariat de l'union européenne avec les pays tiers, conflit et convergences.** Bruxelles : Brylant, 2000.(مرجع عام)

37- Sian Lewis Anthony, **les initiatives en matière de réforme judiciaire dans la région euro- méditerranéenne**. Copenhaque : réseau euro- méditerranée des droits de l'homme , 2008.(مرجع عام)

ج- بالإنجليزيــة:

38- Gareth, M, Winrow, **Dialogue with the mediterranean the role of Nato's mediterranean initiative**. New York and London : Garland publishing, 2000.(مرجع عام)

39- Stephen C.Calleya, **evaluating euro-mediterranean relations**. London and New York : Routledge.(مرجع عام)

2-المجـلات:

أ - باللغة العربيـــة:

40 - آر، كي ، رامازاني،"الشراكة الأوروبية-المتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية العدد 22. (مرجع عام)

41 - رشيد،خديم، " الشراكة الأورومتوسطية و بعدها الاجتماعي". **المنتدى النقابي الأورو متوسطي** .مؤسسة سلام و تضامن سيرافين أريغالا، مارس، 2003. (مرجع عام)

42 - زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو-جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري". **مجلة اقتصادات شمال افريقيا**. العدد 1. (مرجع خاص)

43 - زكي، حنوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي" **مجلة آفاق اقتصادية**، الإمارات العربية المتحدة، العدد 82، 2000.(مرجع خاص)

44 - عامر،لطفي، "الدائرة المتوسطية للعلاقات العربية-الأوروبية في ظل إطار برشلونة"، **قضايا إستراتيجية**، السنة الثانية، العدد 9،ماي،1999. (مرجع خاص)

45 - عبد الرحمان، تومي، " الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو- متوسطية." **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 10 ، 2008. (مرجع عام)

46 - عزام، محجوب، "مشروع تكوين منطقة تبادل حر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي"، بيروت**: مركز دراسات الوحدة العربية**،1997. (مرجع خاص)

47 - ميلود، بن غربي، " الأورو-متوسطية : رهانات متضاربة". **المستقبل**، العدد 2443، 2006. (مرجع عام)

48 - هاني، الشميطلي، "أوروبا و المتوسط": تاريخ العلاقات و مشروع الاتحاد من أجل المتوسط". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، د.ت.ن. (مرجع عام)

ب بالفرنسيــة:

49- Abdennour,Benantar, « l'Amérique, l'Europe et les arabes » **revue outre terre**. n°7,2004.(مرجع عام)

50- Abderraouf, Ounaies, « Sécurité et partenariat au Méditérranée », **revue défense national** .janvier, 2001. (مرجع عام)

51- Ferraud, Olivier, « trois scénarios pour l'avenir de l'europe ».**revue esprit**, janvier, 2003.(مرجع عام)

52- Olivier, Morin, » le partenariat euro- méditerranée ». **revue études février**, 2005.(مرجع عام)

53- Robert, Bistofli, « l'europe et la méditerranée. Une entreprise virtuelle ? » .**confluences Méditerranée**, n°35, paris, 2000.(مرجع عام)

54- Smail, Kouttroub, « les relations euro-méditerranée dans la pèriode post-élargissement. » **les cahiers du cremoc**.(مرجع عام)

ج- بالإنجليزيــة:

55- Reda, Benkirane, « the Mediterranean union and the geography of closure. » **Al jazeera centre for studies**, 13/08/2008. (مرجع عام)

3-طأل اروحلت:

أ - باللغة العربيـة:

56 - أحمد ، كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2001. (مرجع عام)

57 - بخوش،صبيحة، "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007. (مرجع خاص)

58 - بن عزوز، محمد، " الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها و آفاقها".**رسالة ماجستتير غير منشورة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2001. (مرجع خاص)

59 - بوعلي، هشام، "الشراكة الأورو-متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطية تجربة الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير،2008. (مرجع عام)

60 - يتقمونين،ابراهيم،" المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية: التنافس الفرنسي-الأمريكي نموذجا". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2005. (مرجع خاص)

61 - حسين،بومدين،" مزايا و تكليف الاتفاقيات الأورو-متوسطية". **رسالة ماجستير في المالية العامة**، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2003. (مرجع عام)

62 - زايري، بلقاسم،" الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي". **أطروحة دكتوراه غير منشورة** جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية،2004. (مرجع خاص)

63 - شرييط، عابد،"دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية حالة دول المغرب العربي". **أطروحة دكتوراه غير منشورة**،جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2004. (مرجع خاص)

64 - صباح،شنايت،"الشراكة الأورو-متوسطية انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية، حالة الدول المغاربية". **أطروحة دكتوراه غير منشورة**،جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2007. (مرجع خاص)

65 - صمارة،محمد سليم،"التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية". **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام،2002. (مرجع خاص)

66 - عمورة جمال، "دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية". **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006. (مرجع عام)

67 - قاسم، نادية، "ندوة برشلونة: هاجس الأمن و الاستقرار في البحر المتوسط" **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002. (مرجع عام)

68 - كلثوم، كبابي، "التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر و المغرب و تونس". **رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي**، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2008. (مرجع خاص)

69 - لعجال أعجال،محمد أمين،"استراتيجية الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي". **أطروحة دكتوراه غير منشورة**،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،2005. (مرجع خاص)

ب -بالفرنسيــة:

70- Boughazla,Karim, « Maroc-Union Européenne :vers un statut avancé ». **Mémoire Master II recherche** :droit des relations économiques internationales, université de Gergy poutoise,2008. (مرجع خاص)

71- Brice, Martin, « le partenariat euro- mes à l'heure de l'union pour la méditerranée » . université Pierre Mendes France : institut d'études politique de Grenoble, 2008. (مرجع عام)

4 - المداخلات:

أ - باللغة العربيــة:

72 - الحبيب بن يحيى، "آفاق تنشيط العمل المغاربي". **مداخلة ألقيت في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية**. تونس، 2007/05/31. (مرجع عام)

73 - السيد، ياسين، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية". **محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية**. مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط 17/12/2006منشورة في موقع:

http:// www.rauses2.mmsh.univ-aix.fr (مرجع عام)

74 - سلوى، محمد مرسي، " الشراكة الأورو-عربية، مالها و ما عليها و سبل تفعيلها" .**الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي** ،كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"،سطيف،جامعة فرحات عباس، 8-9 ماي2004. (مرجع عام)

75 - زايري، بلقاسم، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط". **الندوة العلمية الدولية**، سطيف: جامعة فرحات عباس، 8-9 ماي ،2004. (مرجع خاص)

76 - قدي، عبد المجيد، "الجزائر و مسار برشلونة".**الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو-عربية** "سطيف: جامعة فرحات عباس 8-9، ماي،2004. (مرجع خاص)

77 - محمد بوهزة،"تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية" **مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول: الشراكة الأورو-متوسطية**،سطيف: جامعة فرحات عباس،2004. (مرجع عام)

ب- بالفرنسيــة:

78- Béatrice , Majza, « les communications et l'union européennes face aux défis de l'élargissement » . **publication des actes du colloque cedece de Besançon** ,17 et 18 octobre 2002. (مرجع عام)

79- Radhi, Mebbeb ,«les accords de coopération euro-Maghreb : vision Maghrébine d'un bilan . » **le Forum international de réalités** : les relations Europe-Maghreb : bilan et perspectives, avril, 2000. (مرجع خاص)

إعلان برشلونة

التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي

27-28 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوربى ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا ،

و المفوضية الأوروبية ، ويمثلها السيد مانوال مارين ، نائب الرئيس ،

وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والجزائر ، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى ، وزير الشؤون الخارجية ،

والنمسا ، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو- فالدنر ، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية.

وبلجيكا ، ويمثلها السيد إيريك ديريك ، وزير الشؤون الخارجية ،

وقبرص ، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس ، وزير الشؤون الخارجية ،

والدنمارك ، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية ،

ومصر ، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية ،

وأسبانيا ، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية ،

وفنلندا ، وتمثلها السيدة تاريا هالونين ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

وفرنسا ، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت ، وزير الشؤون الخارجية ،

واليونان ، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس ، وزير الشؤون الخارجية ،

وأيرلندا ، ويمثلها السيد ديرك سبرينق ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

وإسرائيل ، ويمثلها السيد إيهود باراك ، وزير الشؤون الخارجية ،

وإيطاليا ، وتمثلها السيدة سوزانا انييلى ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

والأردن ، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتى ، وزير الشؤون الخارجية ،

ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز ، وزير الشؤون الخارجية ،

ولوكسمبورج ، ويمثله السيد جاك ف . بوس ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون ،

ومالطة ، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والمغرب ، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالى ، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ،

وهولندا ، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والبرتغال ، ويمثلها السيد خيم جاما ، وزير الشؤون الخارجية ،

والمملكة المتحدة ، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب ، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ،

وسوريا ، ويمثلها السيد فاروق الشرع ، وزير الشؤون الخارجية ،

والسويد ، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

وتونس ، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى ، وزير الشؤون الخارجية ،

وتركيا ، ويمثلها السيد دونير بايكال ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والسلطة الفلسطينية ، ويمثلها السيد ياسر عرفات ، رئيس السلطة الفلسطينية ،

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة :

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات اساسها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف **كنظير** لتوطيد العلاقات الثنائية التى يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ **بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.**
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة .

يوافقون على إقامة شراكة **شاملة بين المشاركين - الشراكة الأ**وروبية المتوسطية- عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي و تركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية . وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية:انشاء منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل امكانياتهم .من أجل هذا ،يوافق المشاركون علىاجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

و فى هذا السياق يتعهد المشاركون فى اعلان المبادئ التالي على :

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الاعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للإلتزمات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الإتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في **نظامهم** السياسي مع الاعتراف فى هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي و الثقافى والاقتصادي و القضائى ؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أوالجنسية أواللغة أوالدين أوالجنس؛
- الأخذ بعين الإعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف،الى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية و نبذ الأجانب
- احترام و تأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات فى المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب و العنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم و العمل داشما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الأقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية

- الإحجام طبقا للقانون الدولى عن التدخل المباشر أو الغير مباشر فى الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.
- حل الخلافات بالطرق السلمية و مناشدة كل المشاركين عدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة و التأكيد على الحق فى التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولى.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على و تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها ، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات ، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها؛
- تشجيع الأمن الاقليمى بالعمل مثلا على عدم انتشار الاسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و عن طريق الانضمام الى و التمسك بنظم الحد من التسلح الدولية و الإقليمية و الانضمام الى اتفاقيات و مراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الاسلحة النووية (NPT) و اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية (CWC) و اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الاقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك و ايضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للإلتزامات التى تنص عليها مواثيق مراقبة و نزع و الحد من انتشار التسلح.

ستسعى الاطراف الى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل النووية و الكيمائية و البيولوجية و نظم تسليمها.

بالإضافة الى ذلك ستتخذ الاطراف خطوات عملية لمنع انتشار الاسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و كذلك التكديس الزائد للاسلحة التقليدية.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح و الانضمام الى اتفاقية (CCW) ؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- الأخذ فى الاعتبار أية اجراءات لبناء الثقة و الأمن بين الاطراف بهدف خلق "منطقة سلام و استقرار فى البحر الابيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورومتوسطى على المدى البعيد

شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط .ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة و بهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها ، يحدد المشاركون الأهداف الأتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ فى الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تجارة حرة :

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية -متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي .حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) .

بهدف الانشاء التدريجى لمنطقة التجارة الحرة، ستتم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) و غير الجمركية تدريجيا فى تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء و انطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية و تبعا للحد المسموح به فى مختلف السياسات الزراعية و مع الالتزام بالنتائج التى تم التوصل اليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة و المتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه خق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس) – (GATS)

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجى لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق

- تبنى اجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ و التصديق و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و المنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي ،و لتأسيس أطار مؤسسى ومنظم

ملائم لاقتصاد السوق . إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛

- تشجيع الأليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا .

ب) تعاون اقتصادى و عمل مشترك :

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي،كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا .يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس ارادى وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة؛
- يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين .يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا اقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة و خطة عمل البحر الابيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، و التطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛
- يعترف المشاركون بالدور المحورى لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة .يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات و أنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛

- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة .سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة .يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية و تنمية الأقاليم التى تضررت من ذلك.
- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :
- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات .في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ و ستؤخذ فى الإعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحرى و التى تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO).
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية و دعم التخطيط الأقليمى؛
- يعترفون بأن العلوم و التكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و يتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمى و التنمية.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات .

ج) تعاون مالي :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورومتوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية و تحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

و يلاحظ المشاركون فى هذا الصدد:

- وافق المجلس الأوروبى المنعقد فى(كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك فى شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبى للاستثمار فى شكل زيادة فى القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الاعضاء.

- أن هذا التعاون المالى ستتم ادارته فى إطار برنامج متعدد السنوات،تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.
- أن إدارة صالحة على مستوى الأقتصاد الجمعى تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة و فى سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الأقتصادية و حول الأسلوب الأمثل للتعاون المالى.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانسانى والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل .

في هذا السياق يوافق المشاركون على انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية و في سبيل هذا:

- يؤكدون من جديد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب .يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك؛
- يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. و في هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني و خاصة من خلال تحسين الاجراءات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع فى تحسين الأحوال الصحية والمعيشية،
- يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم،أن يواكب التنمية الاقتصادية و يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية -المتوسطية و كعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب؛
- و تبعا لذلك، يوافقون على تقوية و /أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلى التنمية و ذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني،و العالم الثقافي والديني، و الجامعات،المجتمع البحثى، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة؛
- و على هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

- سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي؛
- يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم .يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها .يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم ؛ و فى مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. و فى هذا الصدد، بالوعى الخاص عن مسئوليتهم فى أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات و الاجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لاعادة قبول المواطنين الذين فى وضع غير شرعى. و لتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الاوزوبى مواطنى الدول الاعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يتفقون على أقامة تعاون وثيق فى مجال مكافحة الآرهاب و الفاعلية الجماعية لهذه المكافحة؛
- كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات ،الإجرام الدولي و الفساد (الرشوة)؛
- يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل .

متابعة المؤتمر

المشاركون :

- باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير
- بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الاعلان؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية -المتوسطية صيغة عملية؛
- بقناعتهم أنه – فى سبيل الوصول لهذا الهدف- يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛

يتبنون برنامج العمل المرفق:-

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التى تساهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء و لكبار المسئولين و الخبراء، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني و باستخدام أي وسائل مناسبة أخرى

وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية و الشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسئولين ، تدعى" اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من الشركاء المتوسطيين، و تكون مهمتها الاعداد لمؤتمر وزراء الخارجيه و تقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونه علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال .

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام1997 ، في إحدى الدول المتوسطية الاثنى عشر الاعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي و التى سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق : برنامج العمل

1- مقدمة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف

.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والأليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

و فيما يلى البرامج ذات الأولوية، التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون و هذا . لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخري طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني

كما تستطيع دول أخرى و المنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين . و يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار، و طبقا للاحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة

كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، و المعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لاعلان برشلونة .

2- مشاركة سياسية وأمنية: انشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالانشاء التدريجى لمنطقة سلام واستقرار و أمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ، سيجتمع كبار المسئولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام 1996

- سيقومون باجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب و الطرق لتطبيق مبادئ اعلان برشلونة .
- سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوروبي -المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل

.

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996

3- الشراكة الاقتصادية والمالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسئولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية .من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورومتوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورومتوسطية .

و سوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

- التوفيق بين القواعد والاجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي و بالنسبة للوقت الحالى؛ سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.
- التوفيق بين المعايير و يشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطه التنظيمات الأوروبية للمعايير (القياسات) ؛
- إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجه لها فى مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية و أية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة
- إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى) .

الاستثمار :

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدى الى إزالة الحواجز أمام الاستثمار،و ذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز و إيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة :

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورومتوسطية . في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل. و سوف يركز التعاون على :

- توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية و خاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات؛
- وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة؛
- استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معاييرالجودة .

سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أخذا فى الاعتبار الخبرة المكتسبة فى اطار برنامج MED INVEST وداخل الاتحاد الأوروبى.

الزراعة :

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على :

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيض التبعية الغذائية؛
- تشجيع الزراعات صديقةالبيئة؛
- التقارب على أساس اختيارى بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية و المهنية فى الدول الشريكة ؛
- دعم الخصخصة
- المعونة الفنية والتدريب؛
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية

- التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها؛
- التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية

المواصلات :

ان ايجاد خطوط مواصلات فعالة و مترابطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالاضافة الي النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحرى الدولي يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورومتوسطية .

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحرى في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على :

- وضع نظام فعال للمواصلات عبرالمتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحرى و جوى) من خلال تطوير وتحديث الموانى البحرية و الجوية، و الغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالى و يشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحرى وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل
- انشاء خطوط برية شرقية - غربية بين السواحل الجنوبية و السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط .
- ربط شبكات المواصلات المتوسيطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك) .

الطاقة :

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في(تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذى عقد في أثينا و كذلك مؤتمر الطاقة الذى عقد فى(مدريد) 20 نوفمبر 1995

من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار فى شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات ، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على :

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛

- الكشف و التكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- إنتاج و توزيع الفحم الجيري؛
- إنتاج الكهرباء ونقلها و توصيلشبكات الكهرباء و تنميتها .
- فعالية الطاقة؛
- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- التدريب و تبادل المعلومات فى مجال الطاقة

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على :

- البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمى مبسط، القياسات، تجارب المطابقة،التشغيل المتداخل للشبكات، الخ..)؛
- البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- النفاذ إلى سوق الخدمات
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي و النفاذ الي مجتمع المعلوماتيه تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها .

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتيه.

التخطيط الإقليمى :

سيركز التعاون على

- تحديد استراتيجية التخطيط الإقليمى في المنطقة الأوروبية -المتوسطية تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة .

السياحة :

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في(الدار البيضاء) عام1995 ، المعاهدة المتوسطية للسياحة . و سوف يتناول التعاون علىالأخص مجالات الإعلام والترويج و التدريب.

البيئـة :

سوف يركز التعاون على :

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للاحوال؛
- تقديم مقترحات لتأسيس و لتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط ، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد و يجب أن يشمل هذا البرنامج على :الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء و ضد تلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي
- حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين و الرقابة البيئية،الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الإعتبار في كل السياسات؛
- انشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية؛
- تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة و تطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال؛
- تبني و تطبيق التشريعات و التدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

.

العلوم وتكنولوجيا :

سوف يركز التعاون على:

- تشجيع البحث و التطوير و معالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ فى الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة
- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس /آذار1995 ، تم تأسيس لجنة للمراقبة .سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة. و سوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها علىالمستوى الوزارى.

المـياه :

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية . و يهدف التعاون في هذا القطاع إلى :

- تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية و المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي؛
- تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما؛
- المساهمة في ايجاد مصادر جديدة للمياه .

صيد الأسماك :

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط و الادارة المثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك .

و بناء علي المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام1994 ، ستتم متابعة ملائمة في المجال القانونى من خلال اجتماعات سوف تعقد فى عام 1996

كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية و أيضا في مجالي التدريب والبحث العلمي .

4- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية

يجب أن تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة باكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين . و فى سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية و يركز أساسا على التدريب و تقنية التعليم و الجامعات و غيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. و في هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي أهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تساهم فى التعاون كل من المدرسة الأوروبية -العربية لإدارة الاعمال في(غرناطة) و المؤسسة الأوروبية في" تورينو ".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة .

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، و ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالى MED Campus

كذلك ستتم الدعوة لعقد االجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات و البلديات:

يجب أن تساهم المحافظات و البلديات في سير عملية الشراكة الأورومتوسطية. و سيشجع ممثلو المدن و المناطق علي عقد لقاءات سنوي لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات و سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات :

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية و تعلم اللغات،سوف يجتمع المسئولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك فى مجالات عديدة منها :التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات و الوسائل الأخرى لنشر الثقافات و التدريب.

أن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورومتوسطية من شانه ان يساعد على التسامح المتبادل والتعاون . لذلك سوفتدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديانو المؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي. و يمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في استوكهولم (من 15 إل17 يونيو /حزيران 1995) وتوليدو (من4 -7 نوفمبر /تشرين الثاني 1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام :

ان التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شانه أن يدفع الي مزيد من التفاهم الثقافي و سيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل و خاصة من خلال برنامجه الحالى MED Media . و سوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في اعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورومتوسطيين .ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورومتوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب ان ياخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات و تدريب المنظمين و الاخصائيين الاجتماعيين فى مجال الشباب .ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورومتوسطي القادم لوزراء الشئون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية :

سوف يجتمع كبار المسئولين دوريا لمناقشة التدابير التى من شأنها تسهيل التبادل البشرى نتيجة للشراكة الأورومتوسطية خاصة تبادل المسئولين،العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة و الرياضيين و يشمل ذلك تطوير و تبسيط الاجراءات الادارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضروريه.

التنمية الاجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الاورومتوسطية فى تحسين ظروف المعيشة و العمل و فى زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة و خاصة للمرأة و فئات السكان

الأكثر فقرا و فى هذا الصدد، يولى الشركاء اهتماما خاصا لاحترام و تعزيز الحقوق الاجتماعية الاساسية. من أجل هذا، سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا

الصحة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم فى هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية و المعلومات و الوقاية
- تنمية خدمات الصحة العامة و خاصة خدمات المراكز و الوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم و الطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة و وسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفى الصحة و الادارة الصحية
- التعاون الطبى فى حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها .ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATIONوبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الارهاب ، تجاره المخدرات و الجريمة المنظمه

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية وغيرها.

و في هذا السياق ، سيأخذ بعين الأعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات و تحسين اجراءات الأبعاد و تسليم المجرمين . و سيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن أتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها

من أجل مقاومة تجاره المخدرات و الجريمة المنظمه بما في ذلك تهريب البضائع ، و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة

الهجرة غير الشرعية

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكنأتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5- الاتصال بين المؤسسات :

الحوار البرلمانى الأورومتوسطى

انعقد المؤتمر البرلمانى الخاص بالأمن و التعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط ب(فاليتا) فى الفترة من 1-4 نوفمبر(تشرين الثانى) 1995.

و على البرلمان الأوروبى المبادرة فى طرح الحوار البرلمانى الأورومتوسطى مع البرلمانات الأخرى و سوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين فى الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى و بالأخص المجلس الأقتصادي و الأجتماعي للمجموعة الأوروبية و نظرائها المتوسطيين فى تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلةبالشراكة الأورومتوسطية.

فى سبيل هذ، توجه الدعوة للمجلس الأقتصادي و الأجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

فى هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية فى (مدريد) فى 12-13 ديسمبر / كانون الأول.

فهرس المحتويات

إهـــداء
مقدمـــة
مبررات اختيار الموضوع 3
أهداف الدراسة 4
أدبيات الدراسـة 5
الإشكالية الرئيسيـة 7
منـهجيـة البحـث 8
صعوبات الدراسـة 9
خطة الدراسة.....10

الفصل الأول

الإطار التاريخي للعلاقات الأوروبية-المغاربية

تمـهيد 12
المبحث الأول:دراسة جيو استراتيجية لطرفي العلاقات الأورو-مغاربية..... 13
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.....13
الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....14
الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 16
المطلب الثاني: منطقة المغرب العربي 18
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي 18
الفرع الثاني: خصائص اقتصاديات دول المغرب العربي 22
المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي 29
الفرع الأول: التطور التاريخي للإتحاد الأوروبي 29

الفرع الثاني: تأسيس الاتحاد الأوروبي 31
المبحث الثاني: التطور التاريخي للعلاقات الأوروبية المغاربية 35
المطلب الأول: مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطة الشاملة 37
الفرع الأول: مرحلة الستينات 38
الفرع الثاني: مرحلة السبعينات 39
المطلب الثاني : مرحلة التعاون الأورو- مغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة 41
الفرع الأول: عوامل بروز السياسة المتوسطية المتجددة 43
الفرع الثاني: متركزات السياسة المتوسطية المتجددة 44
المطلب الثالث: مرحلة الشراكة الأوروبية المتوسطية 47
الفرع الأول: أبعاد و مجالات الشراكة الأوروبية-المتوسطية 51
الفرع الثاني: أهم المؤتمرات التي لحقت مؤتمر برشلونة 56

الفصل الثاني

محتوى البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية

تمهيد 67
المبحث الأول:العلاقات التجارية الأورو-مغاربية 68
المطلب الأول: واقع العلاقات التجارية الأورو-مغاربية 68
الفرع الأول: حرية حركة السلع..... 72
الفرع الثاني: حقوق التأسيس و الخدمات 76
الفرع الثالث: حرية المدفوعات و رأس المال 79
المطلب الثاني:واقع العلاقات المالية الأورو-مغاربية 81
الفرع الأول:آليات التعاون المالي الأورو-مغاربي 82
الفرع الثاني:محتوى المساعدات المالية المغاربية 88

المطلب الثالث: واقع التعاون الاقتصادي 93
الفرع الأول:تحديد مجالات التعاون الاقتصادي 93
الفرع الثاني: الميادين الأساسية للتعاون الاقتصادي 96
المبحث الثاني: صعوبات و رهانات الشراكة الاقتصادية الأورو- مغاربية 99
المطلب الأول: الآثار المترتبة عن الشراكة الأورو-مغاربية 99
الفرع الأول: الآثار الإيجابية 100
الفرع الثاني: الآثار السلبية 101
المطللب الثاني:انعكاسات اتفاقية الشراكة على الدول المغاربية 104
الفرع الأول: انعكاسات التحرر التجاري 105
الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الاقتصادي 107
الفرع الثالث: انعكاسات التعاون المالي 108
المطلب الثالث: الأبعاد السياسة الاقتصادية الأوروبية 117
الفرع الأول: البعد السياسي 110
الفرع الثاني:البعد الاقتصادي 112
الفرع الثالث: الانعكاسات السياسة الاقتصادية الأوروبية 112

الفصل الثالث

واقع و آفاق العلاقات الأوروبية المغاربية

تمهيد.....117
المبحث الأول:تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة.....118
المطلب الأول: التجربة الجزائرية.....118
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية 119
الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة و الضعف لاقتصاد الجزائر.....121

المطلب الثاني:التجربة التونسية.....123
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية التونسية.....123
الفرع الثاني: تحديد نقاط القوة و الضعف للاقتصاد التونسي.....125
الفرع الثالث: آثار الشراكة التونسية- الأوروبية 126
المطلب الثالث: التجربة المغربية.....128
الفرع الأول: تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية 128
الفرع الثاني: نقاط القوة و الضعف لاقتصاد المغرب.....130
الفرع الثالث: تحديات اقتصاد المغرب في إطار الشراكة 131
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الأوروبية- المغاربية.....132
المطلب الأول: شروط نجاح الشراكة الأورورو-مغاربية.....133
الفرع الأول:استقرار الاقتصاد الكلي 133
الفرع الثاني: الانضباط المالي 136
الفرع الثالث: إطار عمل تنظيمي ملائم 138
المطلب الثاني: معوقات تنفيذ الشراكة الأورو-مغاربية 139
الفرع الأول: العراقيل المرتبطة بتباين مستويات التنمية بين الدول الأوروبية و الدول المغاربية 139
الفرع الثاني: العراقيل المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي و الفلاحي في الدول المغاربية..141
الفرع الثالث: العلاقات المغاربية- الأمريكية 143
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية-المغاربية 144
الفرع الأول: سيناريو النجاح 145
الفرع الثاني: سيناريو الإخفاق 147
الفرع الثالث: السيناريو الاتجاهي 148
الخاتمة العامــة 152

المصادر و المراجع 164
ملحق رقم 01: إعلان برشلونة 166
الفهرس و المحتويات..... 186